"أحاديث النخالة" واعتذاره..رسالة سياسية لطرف ليس مجهول!

كتب حسن عصفور/ في ذكرى انطلاقة حركة الجهاد 6 أكتوبر 2022، تحدث زياد النخالة الأمين العام حول رسالة مختلفة، ربما تجاوزت "الديبلوماسية التقليدية"، عندما أشار الى أن إسرائيل "تحاول أن تحوّل قضيتنا إلى مسألة إنسانية، يعالجها بفتح سوق العمل، وإغراءات اقتصادية أخرى، ليطفئ روح المقاومة"، وتعمل على أن "تكون غزة دولة الشعب الفلسطيني، ومن أجل السيطرة بالاستيطان على الضفة والقدس".

تلخيص مكثف جدا الى جوهر المشروع التهويدي التوراتي، لم يشير اليه أي من القيادات الفصائلية الفلسطينية، رغم وضوحه المطلق، منذ بدأ شارون تنفيذ مخططه في أغسطس 2005، بمسمى الخروج من القطاع، دون أي اعتبار لوجود السلطة ورئيسها، وفتح الباب لمظهر من مظاهر "الفوضى"، التي يراد لها الانتشار، وما تلاها لاحقا من انتخابات "أمريكية – إسرائيلية" لكسر جوهر الكيانية الفلسطينية، عبر تمديد بقايا الفترة الانتقالية ضمن مواصفات تتفق والمشروع التهويدي على حساب الوطني الفلسطيني.

حديث النخالة عن محاولة إسرائيل تدمير البعد الكفاحي للقضية الفلسطينية، وتكريسها كـ "قضية إنسانية" تبحث حلول اقتصادية نحو "دولة غزة"، هي الرسالة السياسية التي يجب أن تكون محور "النقاش الوطني"، بل وعليها ان تصبح القضية الرئيسية في "لقاء الجزائر" الفصائلي، باعتباره المشروع الأخطر الذي يواجه فلسطين شعبا وقضية.

التعامل مع المخطط المعادي، وكأنه شعارات لا تستحق النقاش الشمولي، إما انه "سذاجة سياسية مطلقة"، أو "موافقة سياسية مطلقة"، وما بينها لا قيمة له، خاصة وأن عناصر المشروع لم تبق في إطار الكلام، بل بدأت ممارسته عمليا منذ سنوات، توسعت أركانه بعد حرب مايو 2021، والتوصل الى "صفقة أمنية اقتصادية" بين حماس وإسرائيل عبر قطر وضغط أمريكي، لتعزيز سلطة الانفصال والتمرد في قطاع غزة، كشف عنها رئيس حكومة دولة الكيان يائير لابيد.

الاستخفاف بمخاطر "الصفقة الأمنية – الاقتصادية" بين حكومة حماس وحكومة الكيان، هو الممر الذي يقود الى تنفيذ الخطر الذي أشار اليه زياد النخالة حول "دولة غزة"، على حساب الضفة والقدس والمقاومة ضد المشروع الاحتلالي.

الهروب من التعامل معها، كما كان ما قبل حديث النخالة، يمثل "تواطئا" مقبولا من البعض الفصائلي، ما يجب ألا يستمر بعد هذا الحديث، وأيضا لا يجب أن تتوقف حركة الرفض والمواجهة لمخاطر "الصفقة الأخطر" تحت "ذرائع مختلفة"، خاصة ما يتخيله البعض من شعاراتية خاصة.

ويبدو، ان النخالة قرر فتح طريق باب مراجعة جديد، لعله الأول من "جيل القيادات القائمة"، وكسر بعض "المحظور الفصائلي" عندما اعترف بأنه وحركته، ارتكبوا "خطأ استراتيجي" بقبولهم وقف إطلاق نار بعد 50 ساعة من معركة غزة، والتي كان لها أن تستمر أياما.

اعتراف سريع لم يتأخر كثيرا، بعد أن كشف رئيس حكومة الكيان لابيد بعض تفاصيل عن تلك المعركة، وانهم ضمنوا عدم الذهاب الى حرب واسعة في حال قيامهم باغتيال القيادي العسكري الكبير في "سرايا القدس" جناح الجهاد المسلح تيسير الجعبري، ما ظهر وجود "تنسيق" بين حماس والكيان عبر وسيط ثالث.

ولعل النخالة، ذهب خطوات الى الأمام بالحديث عن "محور المقاومة" في الضفة والقدس القائم بين الجهاد وكتائب شهداء الأقصى، جناح فتح المسلح، دون أي إشارة الى حماس، في رسالة مضافة للرسائل السابقة، واعتراف بواقع عمليا الشعب الفلسطيني يلمسه جيدا، لكن أن يأت من قائد فصيل "متحالف نظريا" مع حماس تلك هي "القاضية السياسية".

الحديث عن "دولة غزة" واستبدال الوطني بالإنساني، وملامح التشكيل الجديد لهبة الغضب الوطني في الضفة والقدس، رسائل سياسية لا يجب أن تنتهي بانتهاء قراءة الخبر، كونها تحدد مخاطر القادم والرد عليه.

من المفيد أن تقف حركة فتح امام أقوال "النخالة" يوم 6 أكتوبر و10 أكتوبر، وأن تتعامل معها في "لقاء الجزائر" كرؤية يجب أن تناقش ومنها يبدأ التحديد، قبل الذهاب الى ما بعدها.

وبعيدا عن بعض "الحواشي" حول مسمى وهمي "وحدة الساحات"، أو الإشارة لأطراف الحديث عنها يمثل ضررا وطنيا، تمثل أقوال زياد النخالة جديدا سياسيا يستحق الاهتمام الوطني.

ملاحظة: ما نشرته صحيفة دمشقية حول تقسيم حماس الى تيارين "مقاوم" ستتعامل معه سوريا وآخر "إخوانجي" خارج الحساب السوري، ضربة من تحت الحزام..ولسه ما سيأتي تحت ضغط حاجة الحركة الإخوانجية سيكون علقما سياسيا...ومع هيك سيقبلوه...المهم المصلحة مش الكرامة!

تنويه خاص: رد بوتين على تطاول "الممثل الفاشل" مش سريع بس ولكنه مدمر...كشف أن تفاصيل تفاصيل أوكرانيا في مرمى النار الروسية...الغضب البويتني شكله مر خالص..مفرفض هالزعل يصل دولة الكيان حليف الممثل..بدها صفعتين عالماشي!

الخيط المفقود في الثقافة الفلسطينية بين "البطولة" والجريمة"!

كتب حسن عصفور/ في سياق الصراع المتواصل منذ الغزوة الأولى لأرض فلسطين ضد المشروع التهويدي الاحلالي، مع بناء أول مستوطنة في بلدة "الشجرة" بصفد عام 1881، وحتى تاريخه الراهن، تختلط مفاهيم التعبير مع منتجات الصراع وكيفية تناولها.

والمسألة الأبرز في ثقافة الاختلاط أو التيه الثقافي، كيفية التعامل مع قضية شهداء الوطن خلال مواجهة العدو القومي، دون الانتباه غالبا لجانب آخر يتم في سياق حركة المقاومة والكفاح الثوري.

"الاستشهاد" جزء من ثمن الفرض نحو التحرر والاستقلال، وسجل الشرف الفلسطيني لا يتوقف عن تسجيل حركة شبه يومية، كما الجرحى في مسار طويل، ولعل ثقافة استقبال "الشهداء" بالزغاريد تجسد قيمة إنسانية نادرة، قد لا تكون عند غير الفلسطيني، تجسيدا لاعتبار "الاستشهاد القيمة الوطنية العليا"،

المفروضة حقا وواجبا وضريبة، وهي ظاهرة شعبية تمتد حيث وجود الشعب الفلسطيني، داخل الوطن وخارجه.

ورغم تلك "القيمة الوطنية العليا" للاستشهاد في سياق المواجهة الكفاحية، فما يجب التوقف أمامه، ضرورة "فك الارتباط" بين البعد الشعبي والقانوني في التعامل مع هذه القضية بحساسيتها الخاصة والدقيقة جدا.

كثيرا ما تقدم قوات جيش الاحتلال، وأجهزته الأمنية وأدواته الإرهابية من فرق خاصة ومستوطنين، على اعدام مباشر لمنفذي العمليات المسلحة المقاومة، دون أي مراعاة للقانون الإنساني العام المشتق من القانون الدولي، بذريعة انه "رد فعل" على "فعل"، رغم ان المشهد الذي تكشفه ما يتم نشره من قبل إعلام دولة جيش الاحتلال يشير الى ما هو غير ذلك.

وبلا شك، تستغل دولة الكيان العنصري وإعلامها، ذهاب الفصائل الفلسطينية كافة، والسلطة الرسمية الى التعامل مع جانب "البطولة" التي يجسدها "الفدائي المقاوم"، وبأنه جزء من المعركة الطويلة، وتذهب اللغة الى سقفها الأعلى لوصف حركة "الافتخار" بالفعل المقاوم، ما يؤدي الى طمس جانب آخر من ذلك الفعل.

فكثيرا ما أظهرت عمليات النشر للعمليات الفدائية ضد الغزاة المحتلين ومستوطنيه الإرهابيين، ان هناك "زمن متاح" لاعتقال "الفدائي"، والسيطرة عليه بعدما يفقد القدرة الكلية على تشكيل "تهديد" ما، ولكن الأمر يذهب لتنفيذ حكم إعدام مباشر وعلى الهواء بحق الفدائي، كراهية وانتقاما.

وتتداخل مع تلك الظاهرة، مسألة "الإعدام المبكر" تحت ذريعة "نوايا القيام بالعمل"، او ربما يمثل "خطرا لاحقا"، وعليه تقوم بـ "عملية الإعدام" المسبق دون أي حساب لمساءلة أو ملاحقة، عما ترتكبه من فعل القتل المباشر.

ربما بات ضروريا من المؤسسات الحقوقية والقانونية في فلسطين، ألا تقع في فخ "الشعبوية الافتخارية" التي تمارسها الفصائل المتوالدة، وكذا السلطة الرسمية في تناول قضية إعدام الفدائي بشكل مباشر، أو "الإعدام المسبق"، وان تذهب الى التعامل مع "القانون العام"، باعتبار ما تقوم به دولة الاحتلال، جيشا وأمنا

وأدوات تنفيذية إرهابية، هو شكل من اشكال جرائم حرب، فتعمل على توثيقها وترسلها الى المؤسسات الدولية، كي تكون شهادات حية لملاحقة الكيان العنصري في المحكمة الجنائية الدولية.

فضح جرائم جيش الاحتلال وأدواته المختلفة فيما يرتكبه من جرائم حرب علنية، ضد الفدائيين المقاومين قضية يجب أن تصبح جزءا من "مقاومة العدو"، كسلاح مضاف من أسلحة العمل الثوري الفلسطيني، وليست نقيصة ابدا من روح الفعل الثوري، بل عكسها تماما، حيث ملاحقة المجرم تصبح قوة مضافة لمواجهة الغزاة، وتصيبهم بهلع وتفكير خوفا مما ينتظرهم.

الحديث عن "إعدام الفدائي" لا ينال ابدا من حالة " الافتخار الوطني" بعمله الثوري، ضمن "الحالة الشعبية" حول البطولة الخاصة..لكنه ضرورة وطنية لمحاسبة مجرم لا يجب أن يبقى دون حساب.

ملاحظة: مفرح جدا لفلسطين فوز لولا دي سيلفا رئيسا للبرازيل ..كما هو مفرح أكثر للغلابة أهل البلاد وخارجها..معقول أمريكا اللاتينية تصبح هي نفق عودة اليسار فاعلا ضد الظلم والقهر والاستغلال... كسر ظهر المستعمرين والمستغلين شكله قرب كتير..ياه على هاليوم!

تنويه خاص: بعد غيبة طويلة عادت الأمم المتحدة وتذكرت أن دولة الكيان العنصري الاحلالي يجب أن تقوم بتدمير أسلحتها النووية بتصويت تاريخي 152 دولة..اللي صار جيد جدا ولكن مش لازم تتوقف عند الترجي بل بدها عمل زي ما صار مع غيرها..شدوا الهمة يا عرب!

الفدائي عدي..10 أيام هزت الكيان!

كتب حسن عصفور/ مساء الثامن من أكتوبر 2022، وفي مدينة القدس عاصمة فلسطين الأبدية، انطلق "الفدائي" عدي التميمي حاملا مسدسه مقتحما أحد أكثر

حواجز جيش الاحتلال تحصينا أمنيا في مدخل مخيم شعفاط، ليسطر علامة كفاحية مستحدثة في تاريخ الثورة ومسار المقاومة ضد العدو الغاصب.

عملية شعفاط برصاص عدي، علها الأكثر قيمة سياسية – كفاحية في السنوات الأخيرة، باستهدافها حاجزا عسكريا محصنا في المدينة المقدسة وطنيا ودينيا، عملية مباشرة اقتحام وتنفيذ كان مشهد جنود قوات الغزو خلالها كافيا ليظهر أبعادها، ارتباك وهروب وخوف غير عادي قتل عدي من قتل وأصاب من أصاب ولم تطلق عليه رصاصة واحدة...فخرج رافعا هامة "الفدائي" الذي أعاد لمحمود درويش قيمة نصه التراثي تخليدا لمسار الثورة وفدائييها، ليهتف الفلسطيني عاليا "باسم الفدائي الذي صنع من مسدسه أفقا".

عملية شعفاط برصاصات "عدي" المعدودة فتح أفقا ثوريا للفلسطيني، في ظل كآبة سياسية لم يعرفها منذ يناير 1965، رغم كل ما عاش احتلالا ونزوحا جديدا، تكاد تطيح بما أنتج زرعا لحصاد كيانه الأول فوق أرضه فلسطين..رصاصة اخترقت جسد الفتنة الانفصالية التي صنعت جرثومة سرطانية في مصانع العدو العام لفلسطين القضية والوطن والشعب.

عملية شعفاط، ليست كما مضافا لمسار الفعل الثوري العام، بل "انحرافا كفاحيا" لتغيير مسار المواجهة، الذي لا خيار غيره سوى "الانهيار العام" لمشروع الحلم الكياني الوطني، ونصرا لمشروع التورتة والتهويد، وفتنة لا تنتهي.

عملية شعفاط، ومنذ أن أطلق الفدائي عدي رصاصته الأولى نحو صدر أحد الغزاة، ادخل دولة الكيان في حالة من الإرباك الأمني، لم تعرفه منذ عام 2004، لحظات الغضب الفلسطيني العام عشية استشهاد الزعيم المؤسس والفدائي الأول في الثورة المعاصرة الخالد ياسر عرفات.

عشرة أيام، كشفت من "الثغرات والعيوب" ما لم تكشفها قبلها، بما فيها تلك التي طالت تل أبيب عاصمة الكيان، ليس بكيفية التنفيذ الإبداعي فحسب، بل في القدرة الخارقة على "الخروج الآمن" من موقع التنفيذ، وتفشل كل المؤسسة الأمنية في الوصول إليه، رغم المزاعم التي لا تنتهي بقدرات خارج المألوف.

ولأن "عملية شعفاط" ليست رقما مضافا للفعل الثوري، قرر "الفدائي عدي" أن يعيد مشهدا خارقا لتنفيذ جديد، فاختار المستوطنة الأكبر والأكثر أهمية أمنية لدولة الكيان، مستوطنة "معالية أدوميم" على أرض أبو ديس والعيزرية في القدس، فذهب حاملا ذات المسدس مخترقا حاجز أمنيا، فأطلق ما امكنه رصاصات أصابت من اصابت، ولكن البطولة الفردية المعاصرة توقفت مساء يوم 19 أكتوبر 2022...

وتبرز قيمة فعل "الفدائي عدي" بتك "الفرحة الهستيرية" التي أصابت رئيس الحكومة الفاشية في تل أبيب ووزير جيشها، لحظات بعد التأكد أن الذي كان رصاصا مقاتلا أمام حاجز المستوطنة الأخطر، هو الشاب الذي كسر هيبة دولة وكيان ليلة الثامن من أكتوبر 2022، وهو الذي رسم مسارا لن يكون فعلا فرديا وانتهى...

من عملية شعفاط الى عملية القدس الثانية، وما نشرته أجهزة أمن الاحتلال صورا وشرائط مصورة كشفت أن التحدي للفدائي عدي كان "أسطوريا"، لحظات المواجهة في ليلة 19 أكتوبر لن تزول أبدا من ذاكرة الوطن والشعب، وستصبح رمزا مضافا لرموز فلسطين.

وردت فلسطين بفعل التمجيد الوطني العام، كما لم يكن، لـ "الفدائي عدي" الذي رسم برصاصه أفقا ثوريا قادما، انطلق ليصرخ " يـافـجـر فلسطين الـطـويـل..عـجـل قـلـيـلا"!

ملاحظة: حسنا فعلت "الرئاسة الفلسطينية" في بيانها الأخير باعتبار ما يحدث ضد أهل فلسطين بيد جيش العدو جرائم حرب تستحق العقاب..عهيك لازمها اليوم قبل بكرة تطلق اسم "عدي" شهيد فلسطين على أحد قاعاتها في المقاطعة..خطوة رمزية آه بس كتير قيمتها عالية..منتظريكم!

تنويه خاص: محاولة البعض المرتعش من فضح أمره ..وحقيقة دوره بالطعن والغدر الوطني، الدخول لـ "خطف عدي" وهو شهيدا تكشف أن "الدناءة السياسية" لا حدود لها!

المقاومة المسلحة..فردية جماعية "فعل فدائي" فلسطيني مستحدث"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حسابات حكومة دولة الاحتلال والعنصرية، لم تعد تقاس بما ترسمه دوائرها الأمنية، تتحكم في مسار الفعل وأشكاله فوق أرض دولة فلسطين المحتلة، بعد انطلاق حركة "الغضب الشعبي العام"، بمظاهره كافة، مسلح ومظاهرة، حجر واحتجاج، كلمة وطوبة، ضد محتلين غزاه، جيشا وأمنا ومستوطنين إرهابيين.

لم يعد بالإمكان، معرفة ما سيكون في اليوم التالي لعملية اعتقدت حكومة المحتلين بأنها ستكون الأخيرة، وتخرج بكل ما لها قوة ومخابرات لتعلن أنها "تمكنت من اعتقال ومحاصرة" الفعل الفلسطيني المستحدث، استكمالا لمن كان دوما سمة كفاحية، ارتعشت حينا لكنها لن تختف أبدا.

ما حدث في الخليل يمثل امتدادا للفعل الكفاحي الراهن، فخرج الشاب محمد الجعبري نحو أحد المستوطنات الأكثر تحصينا وأمنا، ويقطنها دوما غلاة الإرهابيين المستوطنين، بينهم بن غفير عضو كنيست والنجم الفاشي الصاعد بقوة امتدادا لرمز الإرهاب اليهودي كاهانا، شاب فلسطيني حمل رشاشه ليعلن أن مسار الغضب مستمر.

بعدما كسر الشهيد "عدي التميمي"، رمز الفعل المقاومة المسلحة في انطلاقتها الجديدة، الطوق الأمني في القدس بعملية بدائية التسليح، لم تنجح قوات أمن دولة العدو القومي، لينفذ عملية سجلت كعملية من "باب المستحيل"، تحول معها "عدي" الى النموذج الذي يراد تكريسا، ليس بشكل الفعل فقط، ولكن بقوة التحدي والإمكانية الكاسرة لمنظومة أمنية تفتخر بذاتها.

"عملية الخليل" تكمل مسار عمليات الضفة والقدس، جنين، نابلس، بيت لحم، رام الله، أريحا، مدنا، مخيمات وبلدات، فلم تعد هناك منطقة فلسطينية خارج الفعل المراد ان يكون مسار الضرورة، التي لها أن تمثل "جدار الحماية" للمشروع الوطني الفلسطيني، في مواجهة مشروع التهويد الاحتلالي الغاصب.

"عملية الخليل"، تكرس "فعل الفدائي" الخاص، بمسميات مختلفة ليست تقليدية، ومن الصعب توقعها، او الكشف عنها، كونها ليست نمطية التنفيذ ولا عشوائية

الاختيار، محددة الهدف نحو جيش الاحتلال وأداته التنفيذية الفرقة الاستيطانية الإرهابية في الضفة والقدس.

"عملية الخليل"، رد عملي على ما ظهر من تسليح "الفرق الإرهابية الاستيطانية" في الضفة والقدس، تأكيد أن سلاحكم ليس ضمانة لكم.

"عملية الخليل"، تعلن أن محاولات تطويق المظهر المسلح الراهن، التي تحاول "المؤسسة الأمنية" لدولة العدو ترويجها، لا تسير وفق ما يريد أبدا، ولن تسير، أي كانت حالتها.

"عملية الخليل"، تؤكد أن ظن الغازي الاحتلالي بكسر قوة الفعل الفدائي المستحدث، بأي شكل كان، ليس ضمن حسابات الفلسطيني دون ان يتحقق ما يريده "وطنا حرا وشعب سعيد".

"عملية الخليل"، أكدت أن "الفعل الفدائي"، كان فرديا دون وسم فصائلي، أو جماعيا بانتماء حزبي، هو الخيار الذي لا خيار غيره.

"عملية الخليل"، والى جانب رسائلها للعدو القومي، فهي تؤكد للمكونات الفلسطينية، ان " الفعل الفدائي" لا يبحث "ذرائعية الهروب من مواصلته، كما تحاول بعض المكونات الفصائلية.

لعل المثير، أن هو لكل عملية فدائية جديدة رسائلها الخاصة، التي لا تماثل ما قبلها شكلا وتنفيذا، سوى في الإصرار الوطني وعناده الذي لا يهتز، وأن العدو القومي لن يتمكن من معرفة اليوم التالي والفعل التالي...ذلك ما هو الأبرز في مظاهر "الغضب الفلسطيني المستحدث".

ملاحظة: أخيرا اعترف نصرالله، ان لبنان لم يأخذ كل ما أراد، فبعد تصريحات "التحرير التام"، تراجع وقال لسه في "شوية كيلومترات محتلة"..شكلها معارضة فضح الاتفاق أجبرته تخفيف تسويق "نصره"..ولا زال في الاتفاق بقية مخفية!

تنويه خاص: قيام تركيا باعتقال "شلة إعلاميين" من الإخوانجية وتهديد آخرين بأن يخرسوا وما يحكوا كلمة ضد مصر..رسالة الى قيادة حماس أن "أيام العز التركية" صارت بح...بعد زيارة غانتس مش زي قبلها..بدكم تصيروا "سمع هص".

النفاق الغوتيريشي"..حماية دولية فورية لهايتي وتجاهل مطلق لفلسطين

كتب حسن عصفور/ في بيان سريع ومفاجئ، دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش يوم 9 أكتوبر 2022، المجتمع الدولي إلى إرسال قوات لدعم هايتي التي طلبت المساعدة في مواجهة العصابات الإجرامية، وقام بتسليم "مجلس الأمن رسالة تحدد الخيارات لتعزيز الدعم الأمني في هايتي وفقا لما طلبه المجلس في قراره 2645 (2022)".

مبدئيا، من حق الأمين العام للأمم المتحدة العمل ضمن المهام التي أنتخب من أجلها في الوظيفة الأممية، ولو تخاذل عن ذلك يجب محاسبته بالطريقة التي تتماشى والقانون الإنساني العام، ولذا ما قام به سريعا نحو هايتي في مواجهة "الجريمة ومرض الكوليرا" يستحق التقدير.

ولكن، المثير هنا، ان سيادة الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش، لم يصب بتلك "النخوة الإنسانية" ولا مرة واحدة تجاه الشعب الفلسطيني، الذي يواجه جرائم حرب يومية ضد الفرد والأرض، وربما لا يوجد من يدفع مثل تلك الضريبة سوى فلسطين في كوكبنا.

الأكثر غرابة، ان الأمين العام استجاب فورا لطلب "حماية دولية" لطلب أممي في هايتي، ولكنه لم يتذكر ان هناك دولة عضو مراقب تتعرض الى عمليات "جريمة منظمة" و"إرهاب جمعي" من قبل دولة عضو في ذات المنظمة، أي الفاعل معلوم جدا اسما وسمة ومواصفات.

في يوم 23 سبتمبر 2022، طالب الرئيس محمود عباس من منصة الأمم المتحدة، بضرورة قيام الأمين العام غوتيريش بالعمل على وضع خريطة طريق لإنهاء الاحتلال لأرض دولة فلسطين، والى حين استكمال تنفيذ خريطة الانسحاب، لا بد من توفير "قوة حماية دولية"، للشعب الفلسطيني من المؤسسات الإرهابية لدولة الكيان.

نظريا، الأمين العام استمع الى الطلبين، ومفترض أن ممثل دولة فلسطين في المنظمة الدولية قام بتسليم خطاب الرئيس عباس الى مكتب غوتيريش كوثيقة

رسمية، ما يتوجب القيام بدراسة ما ورد من طلبات محددة وتحويلها الى عناصر نقاش، ثم تقديمها بصفته الى مجلس الأمن.

وبعيدا، عن عدد القرارات الخاصة بفلسطين منذ العام 1947، التي يحتفظ بها أرشيف المنظمة الدولية، وربما لا مثيل لقضية غيرها لها مثل هذا السجل الطويل جدا من "جبل القرارات الأممية"، ولم تنفذ، بل لم يعاقب من قام بالاستخفاف بها، وكأنها "غبار" يسير مع الريح، دون أن تتحرك المنظمة المصابة بجذام عقلي في العلاقة مع هذه القضية.

هل فكر الموظف غوتيريش يوما بوضع خطة لكيفية تنفيذ قرارات المنظمة التي هو مسؤول عنها، أو يفكر بوضع آلية خاصة لكيفية فرض انسحاب لقوات دولة عضو من أرض دولة عضو معترف بها، بعدد ربما يزيد عن الكيان الذي يحتل.

هل فكر الأمين العام يوما، بطلب توفير "قوات حماية دولية" للشعب الفلسطيني، من ذلك الإرهاب اليومي الذي تمارسه دولة عضو منذ العام 1948، دون بحث العدالة واللاعدالة في ذلك.

كيف له أن يرى بأن جرائم الجناة والكوليرا في هايتي لها أولوية على جرائم حرب منظمة، تقوم بها دولة إسرائيل التي تحتل أرض دولة فلسطين، بل أن جرائمها لا تحتاج الى بحث وتنقيب، فهي تنفذها على الهواء مباشرة، دون أي عملية "مكيجة"، في تحدى صريح ليس للقانون والشرعية بل لكل مؤسساتها الدولية.

ربما لم يفت الوقت بعد، بأن يعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن تكليفه فريق عمل خاص بوضع "خطة انسحاب قوات غازية لدولة فلسطين" في زمن محدد..وخلال تلك الفترة يتم العمل على تشكيل "قوات حماية دولية" تتولى المسؤولية الكاملة، حتى الانتهاء الكلي من خروج آخر جندي غازي لأرض دولة فلسطين.

هل يمكن لغوتيريش ان يطلب حماية ويضع خطة انسحاب..أم ذلك خط أحمر لا يسمح بتجاوزه رهبة من أمريكا الراعي الرسمي للإرهاب العالمي ومنه "الإرهاب اليهودي" في فلسطين.

والى حين صحوة غوتيريش، لا يجب أن تغفو القيادة الرسمية الفلسطينية عن حقها في طلب خطة الانسحاب والحماية الدولية التي أعلنها الرئيس عباس، ما لم يكن حولت مسارها من نيويورك الى واشنطن، لتصبح جزءا من "مساومة لقيطة".

ملاحظة: فجأة نشر موقع أمريكاني من أدوات المؤسسة الأخطر في ترويج السموم، أن "الدولة الفاشية" سمحت لفلسطين استخراج الغاز قبالة غزة...نشر الخبر هالأيام مش لسواد عيون الحق بل لفتح باب فتنة جديدة..وطبعا حماس مش ناقصها خاصة اذا الأمر متعلق بالمصاري!

تنويه خاص: عملية شعفاط شكلها "شعفططت" دولة الكيان على الآخر...تحدي وجرأة وتنفيذ وانسحاب دون ان يصاب بخدش...شعفطوها يا شباب أكثر وأكثر ...فـ "الشعفطة هي الحل"!

أمريكا.."رشاوي كلامية" مقابل وقاحة دعم "الإرهاب الاستيطاني"!

كتب حسن عصفور/ في 15 يوليو 2022، استبدل الرئيس الأمريكي جو بايدن، القضية السياسية وسبل انهاء الاحتلال وصولا الى دولة فلسطين بأربع رشاوي اقتصادية، حاولت وسائل إعلامهم أن تصنع منها "تحولا جوهريا" في مسار السكون، بعد ارتباك العلاقة الفلسطينية مع إدارة ترامب أثر قراره بنقل السفارة الى القدس، وصفقة تدمير جوهر الصراع.

رشاوي شملت حزمة من 4 خطوات، التبرع لشبكة مستشفيات القدس الشرقية، إطلاق شبكة الاتصالات G4 في الضفة الغربية وقطاع غزة، إعادة إطلاق اللجنة الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة (متوقفة منذ 2000)، وتوسيع عمل معبر الكرامة (النبي) الحدودي بين الضفة الغربية والأردن لـ 24 ساعة.

المفارقة الطريفة، والتي مرت مرورا عابرا، أن أمريكا قدمت جزء منها لمستشفيات القدس، ثم ذهبت تسمسر مع دول عربية (السعودية، الإمارات وقطر)

لتكمل ما تعهدت هي به، ما يكشف ان جوهر الأمر ليس التزاما رسميا بالموضوع الفلسطيني، لا سياسيا ولا اقتصاديا، كون كل قرار منها لا بد أن ينال موافقة حكومة دولة الكيان، فلا يمكنها أبدا القيام بخطوة خارج "الفيتو الإسرائيلي"، وذلك ما يحاول الكثيرون تجاهله، خوفا من فضيحة الالتصاق بالإدارة الأمريكية.

عندما تعجز واشنطن عن عقد لجنة مشتركة اقتصادية بين فلسطين والكيان، فتلك مسألة تمنح الفلسطيني (لنتجاهل العربي)، مؤشر أن أي انتظار من أمريكا ليس سوى مساعدة مباشرة للمشروع التهويدي.

مقابل تلك الرشاوي الشفوية التي قدمتها واشنطن للرسمية الفلسطينية، تقف حائط صد منيع في كل المؤسسات الدولية مدافعة عن المشروع الإرهابي الشامل الذي تنفذه دولة الكيان العنصري، في الضفة والقدس وقطاع غزة، وآخر نماذجها ما حدث في مجلس حقوق الإنسان خلال مناقشة تقرير المفوضية عن فلسطين، برفضها ما ورد حول الاستيطان.

موقف المندوبة الأمريكية، موضوعيا، خرج عن موقف أمريكي تقليدي، كان يعتبر الاستيطان "غير شرعي" وصوتت بشكل عام مع غالبية القرارات التي تدين الاستيطان، او أنها تمتنع، لكنها لم تقف يوما تعرقل أي تقرير حول ذلك.

أن تدافع عن دولة الكيان، فذلك ثابت من الثوابت التي لن يهزها سوى أن تهتز أمريكا دولة ووجودا، ولكن أن تقف لتبرر المشروع الإرهابي بوقاحة منقطعة النظير، وتعتبر التقرير انحيازا، فتلك مسألة الصمت عليها، من الجامعة العربية قبل الرسمية الفلسطينية، شكلا من اشكال "التواطئ السياسي"، وتشجيعا عمليا للإرهاب الفاشي المتنامي بسرعة قياسية، مع حركة غزو استعماري جديد للأرض الفلسطينية، لفرض التهويدية لكسر مشروع دولة فلسطين.

تصريحات السفيرة الأمريكية التي انتقلت من "دعم الكيان" الى تبني سياسة الإرهاب والفاشية داخل أرض دولة فلسطين، كشفت أنها لا تقيم وزنا أو تحسب حسابا لفعل مواز، وكأنها تنتقم من فلسطين بعد قرار "أوبك+"، بينما تنشغل الفصائل في جدول أعمال مختلف.

عندما سرب "الأمن الروسي" بذكاء أقوال الرئيس محمود عباس خلال لقاء بوتين في "أستانة" حول عدم ثقته بأمريكا، وأنه لن يقبل أن تكون راعي المفاوضات، ولا تصلح وسيطا، كان يجب تحويل تلك الأقوال الى موقف رسمي فلسطيني، بعد تصريحات مندوبة الاحتياط (الأمريكية) لدولة الغزو الاحتلالي في فلسطين.

آن أوان الانتقال من سياسة التذمر و"البرطمة" الى بعض فعل بخطوات لم يعد ممكنا انقاذ "بقايا الوطن" دونها، وكل صمت أو تجاهل ردا هو شراكة موضوعية مع مشروع العدو، خاصة بعدما أظهرت أمريكا أن "الرشاوي المقدمة" لن تصلهم.

كل تأخيرة في الانتقال من مواقف "السكون" و "الشعوذة الكلامية" تحت يافطة سنفعل، هي حجر مضاف للمشروع التهويدي، وهدم حجر من المشروع الوطني...ولا خيار ثالث بينهما!

ملاحظة: اغتيال أحد أبناء "عرين الأسود" المنتمي للجبهة الشعبية يكشف أن مرحلة مواجهة جديدة، مع أساليب العدو القومي... حاذروا الغدر فهو أخطر اشكال التآمر...ومعه لتتوقف المظاهر "الاستعراضية المسلحة" التي تكسر هيبة الفعل المقاوم!

تنويه خاص: الحزب الشيوعي الصيني سجل سوابق تاريخية ملفتة..أول مرة تكريس شي جين بينغ أمينا عاما لدورة ثالثة...ولأول مرة تغيب المرأة عن عضوية المكتب السياسي..الأولى مفهومة جدا من خلال قفزات البلاد..بس الثانية ليش ..معقول نساء البلد "عاقرات فكر وسياسة"!

"أوبك +"..هستيريا أمريكية خارج النص ضد "الأمير" والسعودية!

كتب حسن عصفور/ يوم 5 أكتوبر 2022، قررت منظمة "أوبك+" في العاصمة النمساوية فيينا، تخفيض انتاج النفط بمليوني برميل، ما سينعكس إيجابا على سعر البترول عالميا...قرار ربما يدخل موسوعة "الأحداث" المفصلية في التاريخ

العالمي، ليس من جهة الاقتصاد رغم أهميته، ولكن لأبعاده السياسية الأمنية المرتبطة بأبعاد أخرى، وتحديدا في علاقات أمريكا مع دول الخليج وخاصة العربية السعودية.

ما قبل قرار منظمة "أوبك+"، حاولت الإدارة الأمريكية ان تمارس شكلا من اشكال "الإرهاب المسبق" لمنع اتخاذ قرار تخفيض الإنتاج، ولكنها فشلت فشلا يمكن اعتباره "صدمة كبرى" لصانع القرار الأمريكي، وبدون انتظار سارعت مختلف مؤسسات الإدارة الأمريكية الى فتح النار، وبلا تفكير في اللغة المستخدمة، ليس ضد المنظمة بذاتها، بل ركزت جوهريا على العربية السعودية والأمير محمد بن سلمان، لتدخل عوامل الحكم بالشخصنة، وكأنه منطق رد "القبيلة"، وليس دولة تدعي بأنها تقوم على أسس الحكم الديمقراطي.

الولايات المتحدة، يبدو أنها لم تقرأ أبدا قواعد السياسية السعودية التي رسمها الحكم الجديد، حيث يلعب به الأمير الشاب بن سلمان، الدور المركزي المستحدث، عندما أشار الى ملامح تلك السياسة "الجديدة" خلال مقابلة مطولة له مع مجلة "أتلانتيك" الأمريكية في مارس 2022، عندما أشار الى مبدأ "المصالح المتبادلة" في العلاقات الدولية، في مختلف المجالات، وانه بلاده مفتوحة على مختلف المحاور، وتحدث عن الصين وروسيا باعتبارها دول صديقة، وليست خصما أو عدوا، ولعله المسؤول السعودي الأول الذي يستخف بموقف رئيس أمريكي من السياسة التي يسير عليها الأمير.

قرار "أوبك+"، أزال "المكياج الطويل" سريعا عن وجه الإدارة الأمريكية نحو العربية السعودية، وبلغة يمكن اعتبارها أقرب لـ "السوقية السياسية"، وتحريض صبياني لا يليق برجال دولة كتلك التي تعتبر أنها "قائدة المعسكر العالمي"، بدأت من سحب القواعد العسكرية الى اتخاذ إجراءات متنوعة ضد السعودية و"الأمير الفخور"، وفجأة بدأت حالة الانتقال من اعتبار المملكة كـ "حليف تاريخي" الى "عدو منتظر".

الحرب الأمريكية على السعودية وبن سلمان دون مختلف الأعضاء في المنظمة التي تضم 22 عضوا، مظهر يكشف سذاجة فريدة في إدارة العلاقات الدولية، وإصرار على "الثقافة الاستعمارية" على أنهم "سي السيد السياسي"، ومن في

دائرتهم "عبيد تابعين"، لا حق لهم في "التفكير الذاتي"، ولا البحث عما يمكن أن يكون مصلحة لبلادهم، ولذا لا عليهم سوى تلبية الرغبات "الكاوبوية" التي يعتقد الرئيس الأمريكي انها حق ومبدأ، المساس به يستوجب الرد والرد السريع.

هل ما حدث من قرار للمنظمة النفطية يمثل مفاجأة كما تدعي المؤسسة الأمريكية، ليس صحيحا ابدا، فربط الإنتاج والسعر للبرميل منذ زمن، وألمح له الأمير الشاب بوضوح في تلك المقابلة، أن ذلك سيرتبط بمصالح بلاده والاقتصاد العالمي، وليس لغيره، أي أنه أوقف عمليا محاولة أمريكا "تسييس الإنتاج" ليصبح سلاحا بيد أمريكا في حروبها ضد روسيا والصين، وهو ما عكسته تصريحات المسؤولين السعودية بوضوح كامل بعد القرار، انه اقتصادي فقط.

يبدو أن قرار "أوبك +"، سيصيب حملة الرئيس الأمريكي وحزبه في الانتخابات النصفية بضربة قاتلة، وخسارة متوقعة جدا، فلذا كانت ردة فعل خارج "الديبلوماسية المعتادة"، وصلت الى اعتبار النائب آدم شيف، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي أن "استمرار اعتماد أمريكا على السعودية يشكل تهديدا لأمننا القومي".

فيما دعا الكاتب بوبي غوش في وكالة "بلومبيرغ" الى (ضرب السعودية، وإنهاء "المكانة الخاصة" لها لتصبح بنفس "الحقوق التقليدية" لدولة بروناي، هذه الإجراءات "ستضرب الأمير الفخور" أكثر من تهديد واشنطن الفارغ بالعواقب الوخيمة).

ربما لو قال أي قارئ سياسي أن مسؤول أمريكي بهذا المكانة، سيعتبر السعودية "تهديد للأمن القومي الأمريكي"، كما "روسيا والصين" وغيرها، لأصبح محلا للسخرية التي لن تتوقف، ولكنها في أول "صدام حقيقي" سقط القناع.

أمريكا، بدأت حرب مبكرة وسريعة ضد السعودية، وبالتأكيد معها الإمارات بعد قرار منظمة "أوبك+"، ورغم ان العلاقات الدولية لم تعد مرتبطة بـ "الجبروت الأمريكي"، والتهديد بالقوة الحبرية أو سحب القواعد العسكرية ربما يكون فائدة سياسية – اقتصادية للدول ذاتها، وخسارة استراتيجية لأمريكا، باعتبارها خلاص من بقايا العهد الاستعماري، في ظل التطورات العالمية الجديدة.

أمريكا، التي أصابها هوس عام من قرار أوبك، تتجاهل كليا أن تعمل بكل السبل على عقد "صفقات مع إيران" نووية وغيرها، دون أن ترى في الحضور العربي – الخليجي قيمة لا بد لها ان تكون صاحبة رأي فيما يمس أمنها القومي أيضا..أمريكا لا ترى حقوقا لغيرها بل هي من عليها تحديدها وعلى الكل السمع والطاعة..

السؤال الأهم الذي يطل من بين تلك "الهستيريا الأمريكية"، هل ستذهب أمريكا بايدن الى تطبيق تلك التهديدات..وهل ستبقى عليها أم تلجأ لأساليب إرهابية مضافة تطال داخل المملكة وأميرها بما فيها الخلاص الفردي..ولن تعجز مخابراتها عن ايجاد الذرائع..

وهل ستذهب أجهزتها الاستخبارية الى تقديم تسهيلات خاصة للحوثيين لشن مزيد من "أعمال إرهابية" داخل المملكة، وتلك ليست سابقة جديدة، فتاريخ أمريكا حافل باستخدام قوى تعتبرها "خصما" لها لتنفيذ أجنداتها الخاصة.

بعد قرار "أوبك+" يوم الخامس من أكتوبر 2022 يمكن القول: انتهى الدرس يا غبي.!

ملاحظة: دولة الكيان العنصري عرضت على عائلة الفلسطيني المسن عمر اسعد" كم شيكل..بدل من محاكمة القاتل ومحاسبته لجريمة اعدام صريحة بدها تشتري "الحق بمصاري"..الجريمة تزداد قبحا!

تنويه خاص: شكلها إدارة بايدن بدها تفرض صفقة حل بين الكيان العنصري ولبنان بأي ثمن..المهم تقدم رشوة لبلاد فارس بعد قرار الصفعة الأوبكية...الفرس زي الإخوان مالهمش أمان خالص!

بروح شعفاط..بقايا الوطن ومستحدث "الغضب العام"

كتب حسن عصفور/ منذ زمن، غابت حركة الفعل المقاوم الشامل في الضفة والقدس، دون أن يغيب مناطقيا بشكل أو بآخر، وما بعد 7 أغسطس 2022، أطلت برأسها عندما نفذ "الفدائي" الفلسطيني عملية على حاجز احتلالي بمدخل مخيم شعفاط، تنفيذ من طراز خاص يليق بتاريخ الثورة والشعب، جرأة ودقة ربما كانت جزءا حيويا من قيمة العملية المقدسية.

ملامح القيمة الكفاحية لـ "العملية المقدسية"، تعيد روح الفعل المقاوم العام، مسلحا، شعبيا واضرابا عاما وبعض عصيان مدني دعما للمخيم، الذي كان مسرحا لواحدة من أهم عمليات الرد الثوري الفلسطيني في السنوات الأخيرة، مكانا وتنفيذا وإرباكا للعدو القومي.

عملية شعفاط، فتحت باب التفاعل الشعبي العام سريعا، لم تُترك وحيدة كما سبق أن حدث في فعل مثيل، او تقف عند حدود الانفعال الآني، لكنها فرضت "حراكا مختلفا" في مختلف مناطق الضفة والقدس، وعبر مظاهر متنوعة، اختفت طويلا، بل انها لم تحضر خلال حرب مايو 2021، ومعركة غزة الأخيرة أغسطس 2022، رغم التفاعل الواسع معهما، دون ان يحرك ساكنا شعبيا يلمس العدو.

عملية شعفاط، فرضت "وحدة شعبية ميدانية"، ليس كلاما وبيانا كما هي الحالة المعتادة، بل انتقلت سريعا لفعل الفعل، خاصة بعدما أطلقت "الفرقة الفدائية" وليد الثورة الأحدث "عرين الأسود" منهج عمل متحرك، ومتعدد التنفيذ، فكان الذهاب الى إعلان "الاضراب العام" شاركت به مختلف مؤسسات الضفة، بما فيها تلك المصابة بـ "حرد علاقة" مع الحكومة الفلسطينية طلابا ومعلمين ومحامين، تكريسا بأن الفعل الثوري هو "سيد القرار"، وذهاب نحو "عصيان مدني"، انطلق من مقر العملية الخاصة.

عملية شعفاط، ربما لعبت دورا خاصا، بتحرير لسان حركة فتح وقيادتها، لتكون حاضرة بلغة غابت طويلا عن الحركة التي أطلقت رصاصة الثورة المعاصرة يناير 1965، وقادت تأسيس أول كيان سياسي فوق أرض فلسطين، وكانت العامود الفقري لأطول مواجهة شعبية عسكرية مع العدو التاريخي دولة وكيانا 2000 -2004، بقيادة زعيم الشعب ورئيسها الخالد ياسر عرفات.

عملية شعفاط، وسريعا فرضت نمطيا وحدويا دون "لقاءات الفسحة السياسية"، وبلا "بيانات مزركشة"، فكان الانتفاض عاما واعتصاما موحدا واضرابا شاملا، في نسيج جديد لمظهر من مظاهر "المقاومة الشعبية الخشنة".

عملية شعفاط، وضعت كل من كان يبحث وضع قدما في "ملعب بديل" تحت "المطاردة الساخنة"، ما قبل "تدفيع الثمن الوطني"، الذي يستحق درسا للتاريخ، بعدما ظن الخائبون ان "الزمن بات زمنهم" بقوة دفع غير فلسطينية وغير وطنية.

عملية شعفاط، رسمت مجددا مسار التوافق العملي بين جناحي" بقايا الوطن" خارج "الاتهامية التبادلية" فيمن خرج عن النص أكثر من الآخر، دون حساب لما سيكون في اليوم التالي.

عملية شعفاط، رسالة لا تشوبها غموض، أنه بالإمكان أن يكون الفعل الوطني الفلسطيني أفضل كثيرا مما كان، وأن العدو القومي سيعيد حساباته بعدما "ظن إثما" بلا أُبالية أهل القضية، بعدما تمكن منها عبر "الجرثومة السرطانية المسمومة الانقسامية"، موزعا "هدايا رخيصة للبعض قبلها"، و "مهددا البعض فارتعش بها".

عملية شعفاط، لم تذهب مع ريح الرصاصات التي خرجت، لكنها أطلقت الرصاصة الأهم بنفح روح "الغضب الفلسطيني العام"، كمقدمة لصياغة مشهد الضرورة الوطنية، حماية لمشروع يتم "تورنته" و"تهويده" دون ردع وعقاب.

عملية شعفاط، رسالة تأخرت ولكنها حضرت، بان لا خيار غير خيار الردع الوطني للعدو القومي لكسر مشروعه المعادي، ورسالة للأداة بـ "قبر مشروع بديلها غير الوطني".

من شعفاط أنطلق خيط "الانتفاض الشعبي العام" في الضفة والقدس والقطاع.

ملاحظة: اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان ودولة الكيان، اتفاقا أمريكيا خالصا..قبله الطرفان "خاوة"..كل منهما يدعي "الربح" ولكن الحقيقة الفائز الأول الأمريكاني ومن بعده الفارسي...وصحتين للمغفلين ..بعد هيك بلا منها "مكذبة وحدة الساحات"!

تنويه خاص: منطقيا، مش لازم الجامعة العربية تسكت على التهديدات المتلاحقة من الرئيس الأمريكاني النعسان ضد العربية السعودية وكانها الدنيا سايبة..بدها شوية لحلحلة مش هيك...أبو أحميد!

تنامي "الإرهاب اليهودي".. أين ذهب الطلب الفلسطيني بالحماية الدولية؟!

كتب حسن عصفور/ في يوم 13 سبتمبر 2022، تقدم الرئيس محمود عباس الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بخطة عمل متعددة الأركان، جوهرها كيفية فك الارتباط مع دولة العدو الاحتلالي، ونحو قيام دولة فلسطين، مع تحويل مكانتها من عضو مراقب الى عضوية كاملة، تنفيذا لقرار 181 و194، وما تلاها من قرارات خاصة تتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره فوق أرضه.

ومن بين عناصر تلك الخطة الشاملة، طلب تشكيل قوات حماية دولية للشعب الفلسطيني، كخطوة انتقالية الى حين الانتهاء الكلي من الوجود الاحتلالي فوق أرض فلسطين، وكان الافتراض ان يتحول طلب الرئيس من عنصر في خطاب عام، الى صياغة مقترح شامل يتم تقديمه رسميا الى الأمانة العامة للأمم المتحدة، والانتقال عمليا من الخطاب الى فعل الخطاب.

تجاهلا، لقرار مركزية فتح وتنفيذية المنظمة، حول تشكيل "لجان" لتحويل خطاب الرئيس عباس الى خطة عمل، كونها قرارات هروبية واضحة، فما جاء لا يحتاج ابدا الذهاب الى ممر اللجان، بل يحتاج فريق عمل يذهب فورا الى صياغة عناصر الخطاب، وفقا لأولوية الحاجة الوطنية.

ولذا من أولويات العمل، الانتهاء الفوري من صياغة طلب الحماية الدولية وخطة انهاء الاحتلال بشكل متزامن ومتتالي، بحيث يبدأ فورا بتشكيل "قوات الحماية الدولية" لأرض فلسطين، وخاصة بعد تنامي "الإرهاب اليهودي المنظم" وخطره اليومي، تحت حماية المؤسسة الأمنية في دولة الكيان، خاصة جيشها الاحتلالي.

لم يعد الحديث عن "الإرهاب اليهودي المنظم" في الضفة والقدس، خاصة فرق المستوطنين، مظهرا عشوائيا كما تحاول حكومة الكيان ترويجه، او تعمل الإدارة الأمريكية باعتباره "أفعال فردية" متطرفة، فذلك ليس سوى حماية للمنظمات الإرهابية المتنامية ضد الشعب الفلسطيني، والتي لها تمثيل بارز داخل الكنيست، ليس فقط في قوى معلومة بذلك الخيار الإرهابي، بل جزء من القوى الرئيسية، كالليكود ومعسكر غانتس وحزب لابيد "هناك مستقبل"، الى جانب حزب بينيت – شاكيد.

"الإرهاب اليهودي المنظم" وقواه، باتت تمثل خطرا مباشرا وتمارس عمليات إعدامات يومية، مع تدمير وتخريب ممتلكات وأراضي شعب فلسطين، ترتقي كل نشاطاتها الى مستوى "جرائم حرب"، الى جانب أن الاستيطان ذاته جريمة حرب، وتعمل بتنسيق وشراكة مع مؤسسة الاحتلال السياسية – الأمنية، لأنها أصبحت أحد أدوات حربها التهويدية ضد المشروع الوطني الفلسطيني.

كان يفترض، في اليوم التالي لخطاب سبتمبر 2022، أن يتم وضع قائمة شاملة بأسماء المنظمات والشخصيات الإرهابية اليهودية، والمؤسسات الداعمة لها، فكرا وتمويلا في داخل الكيان وخارجه، وتقدم الى الأمم المتحدة، الى جانب المراكز الإقليمية، وفتح حرب إعلامية شاملة، متلاحقة، بالجرائم التي حدثت وتحدث.

ومعها، تشكيل لجنة خاصة لمتابعة العمل الإرهابي اليهودي، يتم تعميمه يوما بيوم نصا وصورة، كي يتم ترسيخ قاعدة فكرية يومية أمام المجتمعات الدولية، عن مخاطر تلك "الفرق الإرهابية اليهودية"، ومن يمثل جدارا واقيا لها، ومواجهة الرواية الكاذبة بوقائع ناطقة.

وفي حال إعداد تلك القائمة، يتطلب من الجامعة العربية تعميم تلك النشرة الفلسطينية، واعتبار كل من يرد فيها، ممنوع من دخول أي بلد عربي، ومطلوبا للعدالة القانونية، باعتبارهم مجرمي حرب.

ولكن، نقطة الانطلاق تبدأ من مقر الرئيس عباس، بتحريك تلك المسألة فورا، وعدم الاستمرار في السذاجة السياسية – الإعلامية السائدة من مؤسسات فلسطين

الرسمية، مع كل جريمة حرب يومية بالصراخ حول غياب العدالة، والمناشدات البليدة، والشكوى من صمت العالم.

الأصل ان تعمل ضد الإرهابيين اليهود وفاشييهم الجدد، ولا تنام منتظرا أن يأتي غيرك يقوم بما يجب أن تقوم به انت دورا وفعلا ومهمة.

وقبل أن يصبح "خطاب سبتمبر" ذكرى سياسية، وان يصدق قول البعض بأنه لم يكن سوى "خطاب للزينة" وليس الفعل، لا بد من حركة فعل تتوافق وجوهر الخطاب...وغيره سلاما للمشروع الوطني لصالح "البديل غير الوطني"، الذي يطل برأسه كل حين، وينتظر لحظة الانطلاق توافقا مع العدو الوطني.

ملاحظة: من العار السياسي الإنساني، ان تصاب فصائل ومؤسسات بخرس بعد "إعدام" المعتقل ناصر أبو عبيدة في سجون حماس...فصائل أقامت الدنيا ولا تزال بعد موت شخصية في سجون السلطة الفلسطينية... الصمت مقابل المصلحة ..يوما بعد آخر تعلنون بأنكم "فصائل عرة"!

تنويه خاص: بين يوم وليلة أصبح ترامب، اللي خدم دولة الكيان الاغتصابي خدمات بالجملة، بيصير شخص "غير سامي"، فقط لأنه زعلان من "يهود أمريكا"، وقال عنهم ناس قليلة وفاء... الصحيح أنه بيستاهل أكثر بكثير من هيك..وبصراحة حقنا نشمت فيك ترمبوا!

"جدول الأعمال الوطني الفلسطيني"...تشويش التمثيل والهدف!

كتب حسن عصفور/ منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة ولاحقا قيادتها لمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، لم تكن "الأهداف الوطنية" محددة بوضوح، وسيطر "التعميم" سنوات طويلة، بما فيها فترة تبني "البرنامج المرحلي – النقاط العشر" عام 1974، والذي أشار لأول مرة عن قيام سلطة فلسطينية فوق أرض الضفة والقدس وقطاع غزة (استخدم تعبير السلطة قبل عقد اتفاق مع دولة الكيان)، دون التخلي عن الهدف الأعم، تحرير فلسطين

من النهر الى البحر، الى أن يتم تحديد واضح بإقامة دولة فلسطينية في الأرض المحتلة 1967.

خلال تلك السنوات، وما قبل إعلان الاستقلال في الجزائر 1988، كان النقاش الوطني حيويا نحو محاولة توضيح رؤية هذا وذاك من أطراف الحركة الوطنية، ولم يخل أبدا من اتهامات خرجت أحيانا عن سياق الاختلاف، وصلت الى حد التخوين في لحظات معينة، ولم تكن الأطراف الإقليمية خارج ذلك "النقاش الوطني".

منذ عام 1993، وبعد اتفاق "إعلان المبادئ" (اتفاق أوسلو)، دخل النقاش الوطني مرحلة جديدة، بقيام أول سلطة فلسطينية فوق أرض فلسطين، ما أدى الى بروز شكل كياني تمثيلي ما، داخل الممثل العام (م ت ف)، لكنه حمل آليات جديدة مع تشكيل مؤسسات السلطة، حكومة ومجلس تشريعي، له صفة الشرعية التمثيلية مرتبطا بالضفة والقدس وقطاع غزة.

قيام السلطة الفلسطينية أدى لبروز "التمثيل الانتقالي"، ما فتح تشويشا حول الدور والعلاقة مع منظمة التحرير بمؤسساتها كافة، حكومة وتنفيذية، تشريعي ومجلس وطني ومركزي، رغم أن بيان تأسيس السلطة كان شديد الوضوح، أن المنظمة هي صاحبة الكلمة الأعلى في القرار الوطني.
ومنذ عام 1994، كان المؤسس الخالد ياسر عرفات يصر ان تكون اجتماعات "التنفيذية والحكومة" بشكل مشترك، تأكيدا على أن "الممثل الخاص – السلطة" لن يكون على حساب "الممثل العام – المنظمة"، وتلك مسألة دقيقة وحساسة، خاصة في ظل ما بات للحكومة من سيطرة موضوعية على مجمل الحياة داخل "بقايا الوطن".

بعد اغتيال الخالد المؤسس، دخل التشويش الوطني مرحلة جديدة، ليس بين الأهداف فحسب، خاصة بعد فوز حماس في انتخابات يناير 2006، بفعل فاعل محلي ودولي وإقليمي، فلأول مرة يصبح "التشويش" على "التمثيل الوطني" وطابعه، بحيث ذهب الفائزون استخدام "السلطة" في مواجهة المنظمة في ظل عدم مشاركتهم بها، لاعتبارات ارتبطت بدور ومهمة تشكيل "البديل الموازي"،

وبدلا من التصدي المبكر لمحاولة وضع "السلطة اليد العليا" على حساب المنظمة، زاد انهاكها عبر عملية تغييب الدور والفعل.

وبعد نجاح دولة الكيان وأمريكا، في خلق "الانقسام العامودي" في السلطة القائمة وتشكيل سلطتين واحدة خاصة في قطاع غزة سيطرت عليها حماس بالقوة الانقلابية، واستمرت سلطة فصائل من المنظمة بقيادة فتح في الضفة، ما زاد التشويش الوطني تمثيلا وأهدافا، ولم يعد هناك مركزية محددة في ذلك، حيث لجأت حماس الى خلق شعارات "وهمية" لتبرير انفصالها الوطني، فيما ارتعشت السلطة في الضفة وفقدت قدرتها على التحديد، خاصة مع اضعاف دور منظمة التحرير بدلا من الرد على "الانفصالية الأولى" بتعزيز دورها ومكانتها.

عام 2012، انتزعت فلسطين قرارا تاريخيا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما وافقت بغالبية واسعة، أصبح تمثل فلسطين دولة عضو مراقب، بدلا من التمثيل الذي كان منذ عام 1974 مرتبطا بمنظمة التحرير كعضو مراقب، ما شكل قفزة سياسية لتعزيز "الوطنية الفلسطينية" نحو الخلاص من الاحتلال.

ولكن، ما حدث أن قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وبدلا من استخدامه الإيجابي لتعزيز "الكيانية الوطنية الفلسطينية"، أضيف عنصر جديد من عناصر التشويش الذاتي، بين 3 مسميات تمثيلية، منظمة، دولة في درج الرئيس عباس، وسلطتان متحاربتان كل بحساب سياسي خاص، حول ما يسمح لهما من قبل قوات الاحتلال، كلاهما لا يرغب فك الارتباط به.

قيادة منظمة التحرير تستخدم المسألة التمثيلية حماية لها، بدلا من استخدامها لحماية القضية الوطنية، بالتخلص من "الانتقالية السياسية" سلطة مؤقتة فقدت دورها ومهمتها الى ترسيخ مكانة "الدولة" لتصبح عنوان التمثيل الكياني الفلسطيني، حكما وحكومة وبرلمان، ومعه "الأهداف الوطنية المحددة"، لقطع الطريق على "فوضى التمثيل والأهداف" السائدة راهنا.

إشكالية الوضع التمثيلي بين العناوين الثلاثة (منظمة، دولة وسلطة منقسمة) سيفتح باب الاجتهاد للبحث عن "آليات جديدة"، بعناوين جديدة وبأهداف تعمق درجة التشويش الوطني، بدلا من التصويب الوطني، بعيدا عن "نوايا القائمين" على تلك الحملات المنتشرة.

دون تحديد طبيعة "التمثيل الوطني" وحصره بين منظمة بمؤسساتها وبرنامجها ودورها، ودولة بحكومة وبرلمان ورئيس، ورسم العلاقة بينهما ضمن نظام خاص، الخطر يتهدد مكونات "التمثيل الوطني" ضمن "شعارات مختلفة"، و"ذرائع متعددة".

الحركة السياسية لا تقبل "الفراغ"...وبالقطع لا تنتظر "البلداء"!

ملاحظة: مقابلة زياد النخالة أمين عام الجهاد، حملت كثيرا من "الصح السياسي" وصفا وتحديدا، ولكنه سقط في حفرة ما كان له أن يقع بها...خطيئة نالت كثيرا من "صدق الكلام"..بدها توضيح بسرعة ضوئية قبل ما تبدا رحلة "عض الأصابع"..والحالة مش ناقصة!

تنويه خاص: "مسلسل الموت غرقا" خيارا بديلا لحياة مجهولة يتواصل منذ نكبة الانقلاب الحمساوي...فجيعة إنسانية جديدة بوفاة (7) من شباب قطاع غزة في السواحل التونسية..هل من نهاية أم ان الأمر بات معتادا لمن لا يبحثون سوى ما لهم مصالحا وربحا خاصا...العقاب الوطني قادم وأن تأخر قليلا!

"روح بلفورية" أوروبية على حساب الحق الفلسطيني

كتب حسن عصفور/ في خطوة سياسية شاذة، أقدمت دول الاتحاد الأوروبي على عقد ما يسمى بـ "مجلس الشراكة" مع دولة الفصل العنصري، بعد توقف لمدة 10 سنوات، بسبب الموقف من البناء الاستيطاني غير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

قرار الاتحاد الأوروبي يمثل مكافأة سياسية كبيرة لما تقوم به دولة الاحتلال من جرائم حرب يومية ضد الأرض والسكان، وتسارع الزمن في تهويد ما يمكنها تهويده، وتكرس قوانين عنصرية وممارسة سياسة التطهير العرقي، والرفض الصريح لكل ما له صلة بالقانون الدولي والشرعية الدولية، وهي الوحيدة من

أعضاء الأمم المتحدة التي لا تزال تمارس العنصرية والاحتلال دون ان يتم عقابها.

قرار الاتحاد الأوروبي، ورغم كل محاولات "التبرير السياسي"، يمثل تشجيعا مباشرا لقوى "الفاشية اليهودية" المتنامية، والتي باتت جزءا رسميا من النظام الحاكم في دولة الكيان، ويمثل استخفافا بما طالبت به منظمات حقوقية عالمية، رأت في القرار عملية "مصافحة" بين دول الاتحاد الأوروبي، ودولة الكيان العنصري، وهو ما لخصه بيان منظمة " هيومن رايتس ووتش" في 30 سبتمبر 2022، " "على المسؤولين الأوروبيين أن يعلموا أنهم سيصافحون ممثلين عن حكومة ترتكب جرائم ضد الإنسانية، وتجرم منظمات بارزة في المجتمع المدني تتحدى هذه الانتهاكات".

ويوم انعقاد "مجلس الشراكة" قالت إيف غيدي مدير الفرع الأوروبي في منظمة العفو الدولية "أمنستي": "ترتكب إسرائيل جريمة الفصل العنصري بحق الفلسطينيين. وهذه جريمة ضد الإنسانية تتطلب من الاتحاد الأوروبي محاسبة قادة إسرائيل، وضمان عدم توفيره أي دعم لنظام الفصل العنصري الذي تفرضه إسرائيل. وينبغي أن يركز أي تعاون على تفكيك نظام القمع والهيمنة الإسرائيلي القاسي".

بدون أي التباس أو غموض، فما اشارت له منظمتان لا يمكن اتهامها بالانحياز للفلسطينيين من واقع "معاداة السامية"، كما تحاول أمريكا وتل أبيب دوما القول، ضد كل من يفضح عنصرية دولة الكيان وجرائم حربها اليومية، والتي تتصاعد بشكل منهجي، في الضفة الغربية والقدس، وفرضها حصارا خاصا على قطاع غزة، تستخدمه لعقد "صفقات ابتزازية" على حساب المشروع الوطني الفلسطيني.

وكي لا تصبح "الرشوة السياسية" قاعدة في العلاقة مع فلسطين، الدولة والقضية والشعب، فما صدر بلسان وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل حول إجراء محادثات "صريحة" مع رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد، و"سنبحث بشكل صريح ومنفتح ... الوضع في الأراضي الفلسطينية وعملية السلام المتوقفة"، لس سوى مسألة تبريرية لمحاولة امتصاص أي رد فعل عربي أو

فلسطيني، ولن يقدم خطوة عملية واحدة نحو معاقبة دولة الفصل العنصري، بل سيكون قوة دفع لتصعيد جرائمها اليومية وعنصريتها المتفاقمة.

كان يمكن أن يستبق عقد "مجلس الشراكة"، خطوات تمثل "بعدا توازنيا" في العلاقات السياسية بين أطراف الصراع القائم، لتأكيد الموقف المعلن من دول الاتحاد، والتي تتكرر في البيانات المتلاحقة، ولو أن الصدق السياسي هو ما يحكم قواعد العمل لأقدمت تلك الدول على:

*الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين وفق قرار 19/ 67 لعام 2012، بكافة حقوقها القانونية.

*اعلان تأييد تغيير صفة دولة فلسطين من عضو مراقب الى عضو كامل في الأمم المتحدة.

*تأييد مقترح الرئيس محمود عباس في مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم خطة عملية حول الانسحاب الإسرائيلي الكامل من أرض دولة فلسطين، ومعها تشكيل "قوات حماية دولية" الى حين اكمال الانسحاب من أرض دولة فلسطين.

*طلب رسمي من دولة الكيان بوقف النشاط الاستيطاني بكل مظاهره.

*وضع منظمات يهودية عنصرية فاشية على "قوائم الإرهاب".

*الالتزام بالعمل لمساعدة الأمم المتحدة على تفكيك نظام القمع والإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

*سحب كل الاعتراضات حول قضية رواتب الأسرى والشهداء، التي يتم استخدامها للابتزاز السياسي من خلال قضية المساعدات المالية.

*المطالبة بخطة واضحة لرفع الحصار عن قطاع غزة، بما يوفر حركة التنقل بين جناحي دولة فلسطين، وفقا لما كان مؤقتا ما قبل 2000 – 2004.

خطوات أوروبية كان لها ان تمثل توازنا نسبيا في العلاقة بين أطراف الصراع، وانصافا نسبيا للشعب الفلسطيني، وتعويضا جزئيا عن الجريمة الكبرى المرتكبة في 2 نوفمبر 1917، وليس تجديد شباب "الوعد البلفوري" بشكل مستحدث.

بالتأكيد، ما يحدث أوروبيا، انعكاس حقيقي لفقدان القضية الفلسطينية مكانتها "المركزية" لدى النظام الرسمي العربي، فلم تعد جزءا من آلية العلاقات والمصالح المتبادلة، خاصة الاقتصادية منها، والتي باتت دول أوروبا أكثر حاجة للطاقة العربية عما كانت عليه في زمن سابق.
آن أوان أن تصحو "الرسمية الفلسطينية" للعمل على تطوير أدوات العمل في مواجهة "البلفورية الجديدة"، عبر حركة فعل عملية وليست بيانتية...والأرشيف ممتلئ بخطواتها.

ملاحظة: شكله المختار أيلون ماسك بعد ما اهتزت امبراطورتيه المالية بكم مليار، راح يلقط رزقه في السياسة، ومن خلال اعقد قضية مكركبة الدنيا اسمها حرب أوكرانيا..يا حج ماسك خليك مع "تسلاتك" بلا ما تلاقي حالك صرت تسالية، للي بيسوى وللي بيسواش!

تنويه خاص: إعلام الحركة الإخوانجية قرر أن عمليات "المقاومة" في الضفة مش قناعة بالكفاح ضد العدو المحتل لكنه جكارة في السلطة الفلسطينية..تخيلوا وين حقدها وصلها، بس الصراحة الحقد عاطل لما يستوطن في الناس زرافات ووحدانا!

"زارا" واحتضان "الإرهاب اليهودي"..العقاب المرتقب!

كتب حسن عصفور/ قبل أيام فتحت منظمة صهيونية النار على المطرب العالمي كاني ويست، اتهاما بأنه "معادي للسامية"، وطالبت شركة "أديداس" بضرورة وقف عقدها معه، وكأنها تخوض معركة حربية، ووجدت في الإعلام العبري بلغاته المختلفة بوابة لنشر تحريضها الصريح، رغم انه لم يتطاول ولم يمس الأمر الإنساني أبدا.

وخلال تلك الحرب المستمرة منذ فترة، احتضنت شركة الملابس الإسبانية، عبر وكيلها المحلي داخل دولة الكيان العنصري، فعالية لرمز "الإرهاب اليهودي" بن غفير رئيس المنظمة الفاشية "القوة اليهودية"، دون أدنى حسابات خاصة حول ما

سيكون من فعل ورد فعل، نتاج ذلك التحدي للفلسطيني، بل ولبعض اليهود الذين يرون في هذا الفاشي امتداد للإرهابية الكاهانية.

ما حدث من دعم جسد "وقاحة واستهتار" بالفلسطيني وبالإنسان، أي كان جنسه وهويته، قدمته تلك الشركة لهذا الرمز الفاشي، لا يجب أبدا أن يمر عبر تغريدات غاضبة، وحملة "إعلامية سوشالية"، كما يقال، رغم قيمتها وأهميتها، بل وفورا يجب أن يصبح موقفا فلسطينيا شاملا، رسميا وشعبيا.

والانطلاقة من رام الله، فالرسمية الفلسطينية بكل مكوناتها، يجب ان تقود حملة مقاطعة تلك الشركة، الى حين الاعتذار العام عبر بيان تؤكد انحيازها للحق ورفضها للفاشيين والممارسات الإرهابية، وتقيل نهائيا كل من احتضن رمزهم الجديد، بالتوازي مع رسائل الى الحكومة الإسبانية ورئاسة الشركة، مع طلب رسمي الى الجامعة العربية لإدارجها ضمن الشركات التي يجب مقاطعتها، وتعميم لكل مؤسساتها وموظفيها بمقاطعة منتجات تلك الشركة "راعية الإرهاب".

وحسنا أن تبدأ بحملة إعلامية باللغات الحية تعرية لهذه الشركة، والعمل المشترك مع المؤسسات الأهلية، القيام بحملة منظمة ومنسقة في مختلف أرجاء المعمورة، وبالتعاون مع "حملة مقاطعة إسرائيل" العالمية (بي دي أس).

ما حدث من تلك الشركة بصمتها على ما قام به ممثلها المحلي في "دولة الأبرتهايد"، وبعد أيام فقط من قيام هذا الفاشي باقتحام القدس المحتلة، وإشهاره مسدسه مهددا، يمثل سقوطا أخلاقيا وسياسيا، وعليه يجب ان يضع أسمها مرادفا للعنصرية ودعم الفاشية والإرهاب.

من المهم أن تنطلق حملات شعبية فلسطينية في داخل فلسطين التاريخية وخارجها منسقة ومتتالية، تفتح أبواب التواصل مع كل المؤسسات العربية غير الحكومية، لفضح حقيقة تلك الشركة بكونها أصبحت جزء من "نظام ارتكاب جرائم الحرب" اليومية ضد فلسطين القضية والشعب.

ربما يكون مهما، أن يتم تكوين مركز فلسطيني غير رسمي، بالتعاون مع "حملة مقاطعة إسرائيل"، يهتم تحت عنوان: "قاطعوا زارا داعمة الفاشية والإرهاب"،

ولتصبح قاطرة الحراك العام، وتخلق آليات عملها التي باتت أسهل كثيرا من زمن سابق، ويمكنها في حال انطلاقها أن تكون مركز الفعل القيادي الشعبي لكسر ظهر المستخفين بالشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

"قاطعوا زارا داعمة الإرهاب والفاشية"، حملة يجب أن تنطلق فورا ورصاصتها الأولى من الرسمية الفلسطينية، بصفتها التمثيلية، كي تكون قوة دفع وتفعيل للحملة الشعبية، ولا يجب أن تتوقف عند بيان أو تغريدة لمسؤول منها، وكفاهم شر القتال...

السلوك الرسمي، هو مؤشر حقيقي على جدية ما أعلنته الحكومة الفلسطينية حول مواجهة "الإرهاب اليهودي"، واختبارا لحركة فتح فيما قالت بأن جرائم الحرب لها ثمن يجب تدفيعه لمرتكبيه، وما حدث من تلك الشركة هو جزء من ذلك.

"قاطعوا زارا داعمة الإرهاب والفاشية"...فعل الكلام المرتقب!

ملاحظة: هل دخلت "الظاهرة الفلسطينية المسلحة الحديثة" باب الاستعراض بديلا للفعل..البيانات الأخيرة لبعض المسميات بدأت تثير ريبة وطنية، وكأنها تبحث شهرة على حساب من سبقها فعلا...حاصروا المستعرضين مبكرا قبل أن يصبح الأمر خطرا وطنيا!

تنويه خاص: أقدم رأس حكومة الإرهاب في دولة الاحتلال بتكريم قتلة "الفدائي عدي التميمي"...كأنه لم يكن مصدق أن من زرع هلعا بهم غاب عنهم زمنا غادر...مش الأجدر تكريم "الفدائي عدي" واستقبال عيلته الرئاسة ومنحه وساما خاصا...وليكن اسمه "وسام عدي للبطولة"..عفكرة انتم اللي بتربحوا مش من صنع مجدا برصاصاته!

سوريا وزيارة الوفد الفلسطيني "المبهم"..و"الغائب الأهم"!

كتب حسن عصفور/ بعد "تسريبات" إعلامية مختلفة حول فتح باب دمشق مجددا الى "بعض" حماس، أو ما أسمته الصحافة السورية بـ "التيار غير الأخوانجي"، أصبح الأمر واقعيا بالكشف عن استقبال الرئيس الأسد "وفدا فلسطينيا" يضم أحد عناصر ذلك "التيار الحمساوي"، مع ممثلين لفصائل أو تيارات، في رسالة جديدة بأن الباب السوري لم يعد مغلقا.

وقبل الذهاب للحديث عن سوريا والشرط المهين لحركة حماس، وقبولها به، لضرورات أباحت محظور لم يقبله يوما فصيل فلسطيني غيرها، فالأمر الملفت هو غياب حركة فتح، الفصيل المركزي في العمل الوطني الفلسطيني، رغم وجود أحد أعضائها ولكن بصفته سفيرا لفلسطين، وتلك إشارة ليست سلبية.

من حيث المبدأ، وقفت منظمة التحرير وكذا حركة فتح بكل ثقلهما مع الشقيقة سوريا ضد المؤامرة الأمريكية والرجعية العربية، ومعهما دولة الكيان، التي هدفت، فيما هدفت، الى تدمير الشقيقة وتقسيمها، وكسر ظهرها لتصبح أداة طيعة لخدمة المشروع المعادي.

وتحدت منظمة التحرير وحركة فتح كل الظروف التي حاولت دول وأطراف لتغيير موقفها من دعم مطلق وحضور مستمر، الى "حياد" وصمت وسحب السفير وتعطيل عمل مكتب منظمة التحرير، ولكنها رفضت وجاهرت بأنها مع سوريا، أي كانت الظروف والثمن الذي يمكن أن تدفعه.

مقابل ذلك سارعت حماس، والتي استخدمت أرض الشقيقة من عام 1997 وحتى2012، لطعن الثورة والمنظمة والكيانية الفلسطينية بالخروج من دمشق، والاصطفاف الى جانب "معسكر قوى المؤامرة" على سوريا، والثمن كان معلوما تماما.

الإشارة هنا، لتنشيط "الذاكرة السياسية" حول بعض ما حدث، ليكون هناك دروسا مستفادة كي لا يبقى "الغدر السياسي" سمة سائدة في العمل العام، خاصة وأن بعض الأطراف التي دفعت باتجاه فتح الباب الدمشقي لما أسموه "تيار

حماس غير الإخوانجي"، جاء في معاكسة مع المحاولة الجزائرية، واللقاء الوطني العام.

أن يعود البعض "الفلسطيني" الى سوريا وفق شروطها، فتلك مسألة تدرك أبعادها وقيمتها الشقيقة أكثر من غيرها، ولكن ربما كان من الضرورة الوطنية أن يتم استباق ذلك بدعوة الرئيس محمود عباس أو وفد من منظمة التحرير وحركة فتح للقاء في دمشق، كونها لم تخذلها، ولم تنقل "بندقيتها من كتف عروبي الى كتف إمبريالي مستعمر".

مثل هذا الموقف، كان له ان يحمل رسائل سياسية متعددة ولكل الأطراف، ان سوريا تعترف فقط بمنظمة التحرير ودولة فلسطين، وغيرها فصائل ضمن علاقة خاصة، وان سوريا لن تسمح لطرف ما باستخدام أرضها لصناعة "بديل مواز"، وان دمشق لن تنسى من وقف معها ومن غدرها، ولكنها ترى المستقبل بصورة تعزز مكانتها، بعدما بدأت "المؤامرة" تنهار، وبدأ بعض الغادرين الترجي لقبول عفو سوري عنهم.

ورغم ذلك، يمكن أن تعلن سوريا رسميا، خلال اللقاء بأنها ستدعو الرئيس عباس ووفد من المنظمة وفتح، تأكيدا على موقفها الثابت مع التمثيل الشرعي والوحيد، وتقديرا لموقف لم يرتعش رغم كل ما كان ضغطا أمريكيا وبعض عربيا، فذلك سيكون "أضعف الإيمان السياسي"، كي لا يفتح باب الشك والريبة التي اختفت مع رياح "المؤامرة الأمريكية"، بأمل ألا تسمح الشقيقة سوريا لأطراف أخرى تبحث تشكيلا غير وطني وغير عروبي.

ما حدث من دعوة كما نشرتها أطراف فلسطينية تقيم في سوريا، تتطلب تصويبا سياسيا سريعا، فلسنا بوارد الاستماع لمن يبحث زرع فتنة خاصة بينها وبين فلسطين الدولة والمنظمة وحركة فتح من باب "عادت ريما لعادتها القديمة".

ملاحظة: تغريم شركة فرنسية بمئات ملايين الدولارات لتمويلها "تنظيمات إرهابية" للعمل ضد سوريا، مش كاف أبدا..لو في شوية أخلاق لازم وضعها في القائمة السوداء العالمية..مع هيك مفروض من الجامعة العربية تعميم اسمها لمقاطعتها...بدها حركة يا شباب.

تنويه خاص: الحكاية الماليزية عن قصة الشاب الغزي "عمر البلبيسي"، وتحريره بطريقة سينمائية من قبضة "الموساد" واعتقال كبشة منهم، فيها كثير من نقاط الشك ومش مقنعة..وبدها كشف شو صار خلال ساعات الخطف..ادعاء البطولة منيح بس "الأمنح" معرفة اللي صار.

صفعة أسترالية للكيان العنصري.. تستحق التقدير السياسي!

كتب حسن عصفور/ في خطوة مفاجئة، أعلنت وزيرة خارجية أستراليا أن " سفارة بلدها كانت موجودة دائماً في تل أبيب، وستظل هناك"..تصريح تراجع رسمي عن قرار سابق بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان العنصري، بعد الخطوة الترامبية التي حرفت مسار الموقف الأمريكي منذ عام 1948.

القرار الأسترالي، لم يكتف بوقف قرار سابق، بل ذهب لتحديد شرط أي خطوة مستقبلية بضرورة حل سياسي وقيام دولة فلسطينية، ما يؤكد أن الأمر في سياق رؤية شمولية وليس رد فعل آني.

وبالطبع جاء رد الحكومة الفاشية الحاكمة سريعا، ليس ببعد بروتوكولي كما يمكن أن يحدث، ولكن بلغة ساخرة فوقية بملمح عنصري، جسدها بالقول رئيسها لابيد "في ضوء الطريقة التي تم بها اتخاذ القرار في أستراليا، كرد متسرع على الأخبار غير الصحيحة في وسائل الإعلام، لا يسعنا إلا أن نأمل أن تكون الحكومة الأسترالية أكثر جدية في غيرها".

ودون التوقف عند تصريحات العنصري لابيد، يحمل القرار الأسترالي قيما سياسية متعددة الوجوه، بداية هي صفعة مباشرة لحكومة تل أبيب فيما يتعلق باستخدام مسألة النقل كجزء من "المكتسبات الانتخابية" للتحالف القائم، والذي ينازع بحثا عن "منجز ما" عله يبقيه في سدة الحكم.

القرار الأسترالي، توقيتا يحمل بعدا خاصا، في ظل تنامي " الإرهاب اليهودي" ضد الشعب الفلسطيني، وارتكاب جرائم حرب يومية، ما يمنح مواجهة العدوانية الاحتلالية قوة بأن الفعل يأتي بما هو ضروري.

القرار الأسترالي، رسالة سياسية الى المشهد العالمي تركيزا للقضية الفلسطينية، وأن الانتكاسة التي أحدثها قرار واشنطن في عهد ترامب والتزمت بتنفيذه إدارة بايدن لا يجب أن يستمر دون حل حقيقي للقضية الفلسطينية وصولا الى قيام دولة فلسطين.

القرار الأسترالي، يجب أن يحرك الديبلوماسية الفلسطينية، لإعادة الحركة الشمولية حول العمل لكسر قرار بعض الأطراف، التي ذهبت الى الاعتراف بالقدس عاصمة الكيان المعادي، وخاصة أن قرار كانبيرا متربط بالتوصل الى حل سياسي، وشرطا قيام دولة فلسطين.

ولعل بداية الحركة الفلسطينية تبدأ من القاهرة حيث مقر الجامعة العربية، الاشادة بالموقف الأسترالي سياسيا، والعمل على دراسة تعزيز العلاقات معها، تقديرا للقرار، والذي يمكن استخدامه "نموذجا" مع الدول الأخرى، رغم قلة العدد، لكن كل تراجع جديد يمثل مكسب سياسي جديد للقضية الوطنية.

بالتأكيد، يجب أن يدفع القرار الأسترالي "الرسمية الفلسطينية" التفكير بكيفية تطوير أدوات العمل لمحاصرة دولة الكيان، وخاصة أن عدوانيتها تتصاعد، وتكشف زيف ما حاولت خداع الأمم المتحدة عبر خطاب رئيس حكومتها في سبتمبر 2022.

القرار الأسترالي يحمل قوة دفع للمواجهة اليومية في أرض فلسطين لحرب "الإبادة السياسية"، التي تشنها دولة الاحتلال والعنصرية ضد الفلسطينيين وجودا وارضا، وحصارا لمشروعهم التهويدي.

القرار الأسترالي، يمثل قنبلة سياسية في وجه الحكومة الفاشية، التي تتغنى بمكاسب وانجازات على حساب القضية الفلسطينية، وتوقيتها قيمة بذاته.

بالإمكان حصد المزيد من المكاسب السياسية، لو قررت "الرسمية الفلسطينية" استخدام ما لديها من "أوراق ناعمة" بالتوازي مع نمو حركة الغضب الشعبي

العام في الضفة والقدس، لو ذهبت الى تطبيق بعض مما أعلنه الرئيس محمود عباس في خطابه 13 سبتمبر 2022، وخاصة بندي "الحماية الدولية وخريطة طريق فرض الانسحاب"، و"إعلان دولة فلسطين" كضرورة لا بد منها.

قرار أستراليا حول القدس تأكيد، بأنه بالإمكان أفضل مما كان، لو كان هناك قرار رسمي فلسطيني بأن يكون أفضل مما هو قائم...فهل يتم الاستفادة من الحدث أم يذهب الى السراب السياسي..تلك هي المسألة؟!

ملاحظة: قرار "الشقيقة" المغربية فتح مصانع لطائرات إسرائيلية مشاركة في زيادة نفوذ دولة العدو وتوسعها أكثر فأكثر..يا ناس "طبعوا" بس أقله بلاش تصيروا كأنكم منهم...شوي احترام أنكم عرب مش ...!

تنويه خاص: كتير حلو "الفزعة العربية" مع الشقيقة السعودية ضد حرب الأمريكان عليها..فزعة مش لازم تضل كلام في كلام لكن لازم كم صفعة بجد ضد "اليانكي" يمكن يتعلم أنه العرب مش همل وبيقدروا!

صفعة سورية الى اتفاق "ترسيم الحدود البحرية" اللبناني الإسرائيلي

كتب حسن عصفور/ يوم 27 أكتوبر 2022 سيتم توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين دولة الكيان العنصري ولبنان، في ظل حفاوة أمريكية منقطعة النظير، لم يسب لرئيس أمريكي التعبير عنها فيما سبق من اتفاقات أكثر شمولية، ومن يراقب تصريحات بايدن حيث يوزع "الثناء" شمالا ويمينا لمن ساهم في التوصل الى تك الاتفاقية، يرى أن المسألة لا ترتبط بنص فقط، بل تحمل رسائل خفية، ربما تكشفها قادم الأيام.

"الاتفاق الثنائي" الإسرائيلي اللبناني، بدعم أمريكي مطلق، ودعم إيراني غير معلن، أثار بعض "دوشة سياسية" عربية دون ان تصل الى حد فتح قنوات اختلاف علنية، كونه يمس حدودا بحرية لدول عربية أخرى، ومنها مصر،

سوريا وفلسطين، وأن لجأت فلسطين ومصر لعدم التعبير بأي من اشكال "المعاتبة" أو "الرفض" فإن الشقيقة سوريا لجأت لكشف الأمر بشكل "مستحدثة".

الرفض السوري لاتفاق الترسيم، جاء مفاجئا جدا، وربما لم يكن محسوبا تماما لأطرافه، رغم انه لن يمثل عقبة لتوقيع، لكنه فتح ثغرة في جدار خاص، بداية نفى مصدر رسمي سوري أن يكون جرى أي مناقشة هاتفية بين الرئيس الأسد والجنرال عون حول الاتفاق، ردا على خبر نشرته صحيفة مقربة جدا من "حزب الله" (الحليف النظري) لسوريا ومن قاتل معها ضد مؤامرة التقسيم.

وقراءة نص خبر الصحيفة يظهر بعضا من أسباب الغضب السوري، عندما أشارت الى "أن الرئيس ميشال عون أجرى اتصالاً بالرئيس السوري بشار الأسد، من أجل التوصل سريعاً إلى اتفاق (ترسيم الحدود البحرية بين البلدين)، خصوصاً أن نقاط النزاع ليست من النوع غير القابل للعلاج، وإن كانت تحتاج إلى نقاش تقني وقانوني".

ولاحقا، أعلنت دمشق رفضها استقبال "وفد رسمي لبناني" بعد الإعلان عنه في بيروت تحت ذريعة " لا يوجد وقت لاستقباله"، وترك لوقت آخر.

الرفض السوري العلني، وإن كان بشكل غير مباشر، نتاج أن لبنان قام بالاتفاق مع إسرائيل، قبل أن ينجز اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع سوريا، كأولوية سياسية وضمن علاقات "الأشقاء"، وليس بعد أن تتوصل لاتفاق مع دولة الكيان، ويصبح الأمر وكأن دمشق مجبرة على قبول جوهر الاتفاق، ما يمس بعضا من سيادتها.

الرفض السوري، لاستقبال وفد لبناني ومناقشة أي مسألة تتعلق باتفاق الترسيم يشير أن سوريا ترفض مبدئيا الاتفاق الذي تم التوصل اليه، ويبدو أنها لم تكن على اطلاع ومتابعة حقيقية لمفاوضات الترسيم، التي تمت برعاية أمريكية كاملة، وهي رسالة سياسية أيضا، أن "الوسيط" هو ذاته من يقود "مؤامرة تدمير سوريا"، في تناقض غريب لموقف حزب الله وبالتالي إيران، والتي دون موافقتها لن يتم التوقيع.

الرسالة السورية، الى لبنان الدولة وحزب الله، ان دمشق ليست عامل ثانوي في قضية جوهرية تمس سيادتها من جانب وأمن حدودها البحرية من جانب آخر، دون أي بيان رسمي، لكن ملاحقة الموقف تصل الى تلك النقطة الجوهرية.

وربما يشكل الموقف السوري، قوة دفع لمصر "والرسمية الفلسطينية" عقد لقاء مع سوريا ومناقشة ما بعد الاتفاق الثنائي اللبناني الإسرائيلي، بعيدا عما حدث، حماية لـ "الحقوق الثلاثية" ولقطع الطريق على أي محاولة إسرائيلية المساس بسيادة الحدود البحرية لكل منها، وخاصة أن دولة الكيان بدأت في عملية التنقيب مع شركة فرنسية قبل التوقيع.

تأخير "اللقاء الثلاثي" يوفر فرصة لحكومة تل أبيب ان تمارس سرقتها لأحد مصادر الثروة من حقوق عربية، خاصة في ظل أزمة الطاقة العالمية، وستجد دعما بلا حدود من الولايات المتحدة لزيادة عجلة الإنتاج، ما حاول رئيس حكومة الكيان استغلاله، بالحديث عن قدرتهم لتعويض جزء هام من نقص الغاز دوليا.

"اللقاء الثلاثي" بين مصر، سوريا وفلسطين في حال حدوثه سيكون رسالة سياسية تعيد ملامح علاقات أصابها "تشويش"، أفاد العدو القومي وخصوم سياسيين، وسيترك أثرا لتصويب موقف أطراف عربية لا تزال تعيش لا إيجابية الموقف السياسي نحو الشقيقة سوريا.

ليت الرئاسة الفلسطينية، تبادر لعقد "اللقاء الثلاثي" وسريعا، حماية لحقوق وسندا لموقف تفاوضي قادم لما لفلسطين في مياه المتوسط، في ظل الحديث عن التوجه لاتفاق حول حقل غاز قبالة ساحل قطاع غزة، ما يعزز موقفها بقوة مضافة.

ملاحظة: أثار مرسوم الرئيس محمود عباس حول تأسيس نقابة لأطباء فلسطين "نقاشا غريبا"، دون تدقيق سياسي لجوهر المرسوم، بأنه يهدف لشيء يتوافق مع تعزيز "فلسطنة" المؤسسات والنقابات، وفك ارتباط بما هو سائد منذ عام 1951... ليكن النقاش حول شكل تطبيق المرسوم وليس جوهره..ومخاوف الأسلوب وليس رفضا للمضمون...كي لا يقع الرافضون في محظور وطني.

تنويه خاص: حديث الرئيس الأمريكي الفاقد للوعي العام لرئيس الكيان العنصري، بأنه لو لم تكن إسرائيل لعملنا على "اختراعها"...بصدق هذا النعسان

لخص حكاية "الكيان" بأنه رأس حربة لمشروع استعماري..وقوله رسالة إهانة لكل عربي يلتحف بـ "اليانكي".

عن "خديعة" نتنياهو لترامب.. و"حديث" عباس حول أمريكا!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن رئيس الوزراء السابق نتنياهو، ذهب بعيدا في فضح ذاته ورؤيته، في كتابه المتوقع أن يرى النور قريبا، وينشر مقتطفاته منه، عبر وسائل إعلام كجزء تشويقي، مستعرضا الكثير من "البهلوانية السياسية" علها تكون عنصرا خادما لإعادته نحو كرسي الحكم.

نتنياهو في اعتراف نادر لسياسي، تحدث عن كيفية اللجوء الى لعبة تم تنسيقها مع السفير الأمريكي السابق في تل أبيب فريدمان (صهيوني إرهابي)، كي يتم خداع الرئيس دونالد ترامب، لمسح الحالة الانطباعية الجيدة التي تشكلت له، بعد لقاء الرئيس محمود عباس.

ويشير (قيل لترامب إن الفلسطينيين معادون ويريدون حدودًا قريبة من تل أبيب مثل جسر جورج واشنطن من برج ترامب، وإن السلام الدائم كان مرجحًا مثل "ثقب في واحد من خلال جدار من الطوب"، للتأثير على ترامب عن رغبته في السعي لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وللتخلص من انطباعه الأول الإيجابي عن الرئيس الفلسطيني محمود عباس).

ودون الإشارة الى كمية الوقاحة التي جاءت في تلك الفقرة، لكنها تلخص بكثافة شديدة الحقيقة السياسية ليس لنتنياهو شخصا ومسؤولا، بل لدولة الكيان العنصري، منظومة وأحزابا لرفضها "صناعة سلام" أي كان هذا السلام، تحت تهديد "الأمن"، الذي لا يعرف له مضمون وحدود.

الاعتراف الصريح للشخصية الأبرز سياسيا، والأكثر ترجيحا بأن تعود للحكم في الكيان الاغتصابي، يعلن بكل وضوح، أنه لا سلام مع الفلسطيني، كونه يهدد

"دولتهم"، وأن السلام لن يصنع له أمن، ما يشير بوضوح مطلق، أن اللهاث وراء "سلام تفاوضي" مع الكيان، ليس سوى خدمة سياسية للمشروع الاحتلالي.

أقوال نتنياهو، وما بها من استخفاف برئيس أمريكي، وأنه مارس النصب والخداع وتمكن من النجاح، لا يجب أن تتركها "الرسمية الفلسطينية" تمر مرورا عابرا، وعليها أن تعيد صياغتها وتعتبرها "وثيقة سياسية"، تكشف مضمون رؤية الحكومات الإسرائيلية منذ أقدمت "الأطراف الحاكمة" باغتيال "محاولة السلام الأولى" مع منظمة التحرير عبر اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) 1993.

حديث نتنياهو أن "دولة فلسطينية تشكل خطرا أمنيا على تل إسرائيل"، مقولة كافية لفضح جوهر المشروع الصهيوني حول رؤيتهم في العلاقة مع الشعب الفلسطيني، بعيدا عن كل خداع لغوي، وتذهب بأقوال لابيد في الأمم المتحدة الى "سوق النخاسة السياسية".

ولذلك، ما قاله الرئيس محمود عباس خلال لقاء الرئيس الروسي بوتين في أستانا يوم 13 أكتوبر 2022، "نحن لا نثق بأميركا، وأنتم تعرفون رأينا. إننا لا نثق بها ولا نعتمد عليها، ولا نقبل أن تكون أميركا تحت أي ظرف طرفاً وحيداً في حل مشكلة".

ما تحدث به الرئيس عباس هو الأكثر وضوحا، و"الحقيقة المطلقة" وليست النسبية في وصف أمريكا، دورا ومواقفا، ولا تحتاج لتبرير او تفسير، ولذا لا يجب أن ترتعش "الرئاسة الفلسطينية"، من "الغضب الأمريكي" حول "الكلام العباسي المباح".

ليس مستبعدا أن تبدأ أمريكا بشكل رسمي وغير رسمي، بفتح معركة جانبية مع "الرسمية الفلسطينية"، بأشكال مختلفة، بما فيها "حملات شخصية" ضد الرئيس عباس، والاستعانة بـ "صديق محلي"، للقيام بما لا تستطيع واشنطن القيام به، مقابل "خدمات لاحقة"، و"رشاوي سياسية"، كما حدث في فترات سابقة.

ولذا، وإرباكا للمنتظر أمريكيا، من المفترض اعداد "وثيقة سياسية شاملة" لتعزيز ما تحدث به الرئيس عباس، من لا ثقة بأمريكا، ولا تصلح "وسيطا" وهي ليست

طرفا نزيها أبدا، فهي غارقة بتنفيذ المشروع التهويدي، إدارة ومسؤولين مباشرين عن الملف، بحكم الانتماء الديني والفكري للصهيونية.

حديث عباس وحديث نتنياهو، كاشفان لحقيقة "الوجه الأمريكي" من القضية الفلسطينية، ولا اجتهاد في نص صريح بالبحث عن "وهم نص" رغباتي.

ملاحظة: ما تحدثت به أوساط أمنية وسياسية في دولة الكيان العنصري حول إرهاب المستوطنين، بشرة خير سياسية بأن الغضب الفلسطيني بدأ يأتي بثماره سريعا..وهاي فرصة مش لازم تمر زي ما مر الكثير وتروح بلوشي.

تنويه خاص: شكله غانتس رأس المنظومة الإرهابية في الكيان، حزق عحاله كتير وقالك نسحب تصاريح العمل من أسر نابلسية عشان يواجه قبضات "عرين الغضب"..فعلة بتكشف قديش مرتعشين وهبلان كمان...ويا "عرين ما هزك غنتوس"!

عودة "الشعبية" الى دورها في مؤسسات منظمة التحرير ضرورة وطنية!

كتب حسن عصفور/ لا يمكن لوطني فلسطيني، أي كان انتماءه الحزبي أو بدون، الصمت على واقع مؤسسات منظمة التحرير دورا وفعالية، في ظل اتساع حركة التآمر على المشروع الوطني الفلسطيني، وممثله الشرعي الوحيد، لمصلحة المشروع التهويدي والبديل، خاصة ودولة الكيان أرسلت برسائل متعددة الرؤوس السياسية حول صفقاتها المتحركة لخدمة ذلك المشروع.

كان منطقيا، أن تسارع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عقد سلسلة لقاءات طارئة، بعد خطاب الرئيس محمود عباس، بصفتها "الخلية القيادية الأولى" و "حكومة الشعب العامة"، لدراسة كيفية التعامل مع ما ورد في خطاب 23 سبتمبر، من آليات ومواقف، ورؤية تنظيمية جديدة.

ورغم دور حركة فتح ومكانتها التاريخية في التأثير على "القرار الوطني"، لكنها لا يمكن أن تستبدل ذاتها باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ولذا ومع أهمية بيانها

يوم الجمعة 30 سبتمبر 2022، وما طالبت بتحويل خطاب الرئيس عباس الى خطة عمل، كان له أن يكون دعوة من قبل "الخلية القيادية الأولى"، بدعم التنظيم الأكبر، دون الاستبدال.

بيان مركزية فتح، مع أهمية عناصره، لكنه سيفقد جانبا هاما من "مشروعيته التمثيلية" دون ان يكون خطة عمل من "تنفيذية منظمة التحرير"، بصفتها ومكانتها وشرعيتها، وهو ما يجب أن يكون محل تركيز حقيقي لحركة فتح، لو حقا تعني ما تقول في بيانها مركزيتها الأخير، للانتقال من مرحلة الى مرحلة.

الحديث عن قيمة 23 سبتمبر، دون وضع آليات لتحويلة الى خطة متكاملة، سيدخل الى تاريخ الكلام الفلسطيني، ويفقد قوة الاندفاعة التي فتح بابها نحو انطلاقة وطنية سياسية شاملة لمحاصر التهويد، وما سينتجه جدارا واقيا عبر مشروع شارون "النتوء الغزي ومحميات بالضفة"، مع تسارع خطاها بعد الخطاب، وربما تستبق الفعل بخطوات عملية عن فعل الرسمية الفلسطينية.

والخطوة الأولى، وربما المركزية للمضي قدما وسريعا، تبدأ من إعادة "ترميم" وضع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قواعد عمل وآليات وقبلها إعادة الاعتبار لمكوناتها التاريخية، خاصة الجبهة الشعبية، التي مثلت ركنا رئيسيا في التأسيس والانطلاقة والدفاع عن المشروع والثورة، ولعل دماء القائد الرمز أبو علي مصطفى لا تزال آثارها باقية في مكتبه بصفته عضوا في اللجنة التنفيذية.

"ترميم" عمل التنفيذية دورا ومهما وقدرة، يتطلب فورا إزالة كل المسببات التي أدت بتعليق عضوية الجبهة الشعبية لنشاطها داخل المؤسسة، بعيدا عن "العصبوية الحزبية"، وبما يتوافق مع التاريخ والحاضر وما هو قادم، من خطر سياسي ربما هو الأكثر منذ انطلاقة الثورة وتأسيس الكيان الوطني الأول فوق أرض فلسطين.

"ترميم" العلاقة مع "الشعبية" بات فرض وطني، خاصة وأنها كانت "رأس حربة" صريح لكسر "مشروع البديل السياسي"، الذي تقدمت به حركة حماس في بيروت يونيو 2022، حاولت من خلاله الالتفاف على الممثل الشرعي الوحيد، تحت "نقاب جهادي، وكان له أن يمر سريعا جدا، بمسميات مختلفة، لو اغمضت "الشعبية" عينيها عن ذلك المشروع الأخطر المكمل للمشروع التهويدي.

تباطئ حركة فتح، في إدراك القيمة السياسية لما رفضته "الجبهة الشعبية" يمثل شكلا من اشكال الخطايا الوطنية، خاصة وانه لم يعد هناك "ترفا من الوقت" لعدم التفاعل السريع مع المخطط المضاد، والاتكال على "التاريخ" ردا، ليس سوى حماقة سياسية لن تمثل حماية للمشروع الوطني.

وبعيدا عن "حديث مهزلة حوار الجزائر"، فالأولوية التي يجب ان تحكم موقف الرئيس محمود عباس وحركة فتح، كيفية إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير ومؤسساتها كافة، وتفعيلها لتصبح حاضنة دولة فلسطين الى حين إجراء انتخاباتها، ولا يمكن الحديث عن تصويب تلك المؤسسات وتفعليها في غياب "الشعبية" كركن رئيسي فيها، وخاصة وهي من قطع الطريق على تسريع قاطرة "البديل".

المرحلة القادمة، سواء ما يتعلق بكيفية رسم "خريطة عمل وطنية شاملة"، انطلاقا من خطاب 23 سبتمبر، أو بتطوير آلية عمل مؤسسات منظمة التحرير تفرض حضور "الجبهة الشعبية"، ومعها الكف عن تلك الأساليب التي أضرت كثيرا، باستخدام "السلطة الرئاسية" كسلاح مضاد أضر بالحالة التحالفية داخل مكونات المشروعية الوطنية.

لا وقت للترف السياسي أمام قوة اندفاع "المشروع البديل" بأركانه المختلفة..مضمونا وأدوات.

ملاحظة: استخدام" المساجد والجوامع من قبل الفصيل الإخوانجي في غزة لخدمة مشروعه السياسي.. ليس ضررا وطنيا فحسب، بل يحيل الدين الى استخدام في غير غاياته..هل آن أوان تجريم ذلك الاستخدام بالقانون..بدها تفكير بجد!

تنويه خاص: يفرح الروح كل صفعة توجه للغرب المستعمر من وين ما كانت..ما فعلته نيكارغوا مع سفير الاتحاد الأوروبي باعتبارها Persona non grata - "بيرسونا نن غراتا" يشرح القلب وعقبال سفراء "راس الحية" الأمريكان..في مليار داهية!

فصائل "الغرفة الغزية" والتشويش الضار على "الغضب الوطني"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن الصخب البياني المعتاد من "فصائل النكبة السياسية" في بقايا الوطن، تمتد حركة "الغضب الشعبي العام" خشنا وناعما، لتغطي الضفة والقدس، بموجات متلاحقة، تعيد بعضا من "بريق نور كفاحي" حاولوا إطفاءه بسبل وأشكال متعددة.

"الغضب الشعبي العام" في الضفة والقدس، لا يخضع لحسابات تقليدية كما سبق موجاته، ولا رؤية تقديريه لطبيعته، شكل أنتج "تحايلا" على الحصار الأمني الاحتلالي، و"الروتينية الحزبية"، بفعل مركب بين الشعبي والمسلح، وبمظاهر حركية ليست تلك التي تعرفها أجهزة العدو الاغتصابي.

ولعل الميزة الأبرز في "الغضب الشعبي العام" الراهن، تلك التكاملية بين أشكاله، فلا فصل بين شكل وآخر، مواجهات شعبية بها الحجارة والأحذية ومظاهرات "غير بيانية" ، مع عمليات متنقلة برصاص لم يعد "للمنظرة" والتباهي، فلا عملية دون أثر مباشر على حواجز جيش العدو، وأداته الإرهابية " المستوطنين"، عمل ليس للتضحية فحسب، بل لربح مباشر وتجنب الاستشهاد إن أمكن، وتلك من ميزات الشكل الجديد.

تلاحم "أشكال الغضب"، وحرص "العناصر المسلحة" ألا تكون "صيدا سهلا"، من علائم التفاعل المربك للمؤسسة الاحتلالية المعادية، تترك أثرها على بث طاقة الفعل الثوري مزيدا، وقوة دفع للتغطية الشعبية، من خلال حراكات لا تقف، وذلك يمثل "جدارا واقيا" للفعل المقاوم مقابل "جدار العدو الأمني" لمحاصر الفعل المقاوم.

خلال أيام، أجبرت حركة تفاعل "الغضب العام" شعبيا وعسكريا، دولة الكيان وجهازها الأمني، بكل أدواته، لتعييد تقييمها للعمق الذاتي الفلسطيني، وبأنه ليس بتلك الحالة الغائب عن الفعل، وأن ما بدأ ينهض قد يفرض معادلة غير التي أرادتها دولة العدو والإدارة الأمريكية، استخفافا، وقالها بايدن للرئيس عباس، بأن عليه انتظار المسيح لتحقيق ما يريده هدفا.

"الغضب الشعبي العام" في الضفة والقدس، ينسج وحدة تراكمية غير فصائلية بالمعني السائد، ليس كراهية لها، ولكن قرفا من سلوكها "الفئوي التنازعي"، ففرضت "وثيقة ملحمية من التفاهم" غير المعلب بلغة بليدة مشبعة بالحزبية المقيتة، والنفاق الذليل.

"الغضب الشعبي العام"، ومظهره المستجد، فتح باب التكهنات عن القوة الكامنة" المحركة، تكسر التقليدية في البيان والإعلان، خاصة بالمظهر المسلح، عندما خرجت "عرين الأسود" تطويرا لحالة "الكتائب" التي تشكلت محليا في نابلس وجنين، لتجد لها "عمقا وحدويا" دون مباهاة حزبية، تركت للمصابين بـ "سرطان الفئوية" تشيع ما تشيع عنها ولها، لم تقف أمامها فهدفها ليس تلميعا لهذا أو ذاك، بل معركة في سياق تحرري، وإرباك عدو توهم أن "روح الفنيق" غابت مع زمن النكبة الانقسامية، التي يديرها بتفوق نادر.

وكي لا يخرج البعض يقدم "خدمات مجانية" للعدو، ويربك تفاعل "الغضب الشعبي العام"، بحرف جوهر المعركة من مواجهة مع دولة الكيان وأدواتها الأمنية والإرهابية، وجب أن تتوقف لعبة "الاستعداء الذاتي"، التي بدأت بعض أطراف العمل القيام بها، وكأنها ترمي بفتح ثقوب تسمح للعدو تسللا لتحقيق ما يريد.

"الفئوية التنازعية" التي تطل بأكثر من رأس ومظهر، لنثر "فتنة سامة" يجب التعامل معها كأداة مساعدة لمخطط العدو الوطني، ولا يجب تركها الى أن تصيب الفعل مقتلا من بين أضلعه، ومحاصرتها بكل الممكن، دون الذهاب لمنحهم "فرصة الضحية".

وحماية لمسار "التفاعل الوطني العام" من كسر ظهره، فعلى فصائل "غرفة غزة المشتركة" الابتعاد كليا، وان لا تبدو وكأنها طرفا أو ستكون، وهي التي غابت تماما عن المعركة الأخيرة في أغسطس، وكانت قوتها الرئيسية "حماس" في موقع غير الذي كان يجب أن يكون.

البيان المفاجئ لتلك "الغرفة" يثير "ريبة وطنية" من صحوة مفاجئة، بعدما أخذ مسار "الغضب العام" في الضفة انطلاقة مختلفة، بيان يثير ريبة توقيتا ومضمونا، وكأنه محاولة سرقة الحضور التفاعلي، وخطف ضوء لغير من

يستحق، خاصة أن التهديد لغو الكلام، وذر رماد في عيون الاتهامات لصفقة لم تعد مجهولة.

الضفة والقدس، هي الفعل والفاعل، وكل محاولة لحرف مسار المواجهة المتنامية نحو وهم آخر، ليس سوى خدمة مدفوعة الثمن للعدو الوطني، أي كان "مظهرها".

ملاحظة: صحفي في قناة إخبارية مهمة جدا في بلاد الأمريكان كسر كل المحرمات اللغوية، وخاطب "رئيس" أوكرانيا، من انت يا قزم لتطلب مالا ..أغرب من هنا...كلام لخص حالة القرف من هذا الممثل "اليهودي".!

تنويه خاص: تفاعل أهل فلسطين مع "وثيقة المهزلة الفصائلية" سريعا، فنالت من "القذف" ما تستحقه تهكما ومسخرة ... "الاتفاق المنبوذ" تلك هي التسمية الشعبية لما حدث...اسم على مسمى مضمونا وموقعين..نيلة تنيلكم وتنيل اللي ما ينلكم!

قوائم "الإرهاب اليهودي" وطلب الحماية الدولية لشعب فلسطين..متى؟!

كتب حسن عصفور/ عندما أعلن الرئيس محمود عباس أمام الجمعية للأمم المتحدة يوم 13 سبتمبر 2022، بأن فلسطين ستقدم طلبا رسميا من أجل توفير قوات حماية دولية مترافقة مع وضع خطة زمنية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، كان الاعتقاد أن ذلك ليس سوى عملية إدارية لن تستغرق وقتا طويلا.

ولكن، ومنذ ذلك الخطاب السياسي الهام، بدأت حركة التآكل التدريجي لقيمته وأثره، وربما تناساه الكثير من أهل فلسطين في ضوء التطورات الميدانية، التي شهدت تصاعدا غير مسبوق في جرائم الحرب المرتكبة من قبل "قوات الإرهاب اليهودي"، جيشا احتلاليا ومستوطنين، في الضفة والقدس.

خلال شهري سبتمبر، أكتوبر قتلت قوات "الإرهاب اليهودي" 45 فلسطينيا، بينهم عدد من الأطفال والفتية، وتتصاعد حركة الإجرام بشكل يومي، الى جانب مصادرة أرض وتوسع استيطاني، وحصار متلاحق لمدن وبلدات، في سباق انتخابي على حساب الفلسطيني.

جيد، ان تتحول بيانات "الرسمية الفلسطينية" والإعلام الرسمي في استخدام لغة مختلفة عما كان سائدا، وجيد أن تعلن قيادة فتح بأنها بدأت تطبيق ما جاء في خطاب الرئيس عباس (دون توضيح لأي خطوة عملية تم تنفيذها)، حتى لو كان من باب الاستخدام اللغوي، وجيد ان تقوم بعض شخصياتها بزيارة مدن ومشاركة أهل الشهداء عزائهم الوطني، ولكن ذلك بكل أهميته "المعنوية" لن يرسل الرسالة الرئيسية لدولة "الإرهاب اليهودي" وقواتها الغازية لأرض فلسطين.

لم يعد مفهومها أو مقبولا، أن تتجاهل "الرسمية الفلسطينية" تقديم مشروع قرار الى الأمم المتحدة حول "قوائم الإرهاب" للمنظمات والعناصر اليهودية الاستيطانية وغيرها، والتي كان يجب أن تصدر قبل الانتخابات في دولة الكيان، خاصة وان هناك قوى منظمة ستشارك بها، بل وربما تكون جزءا من التشكيل الحكومي القادم.

الأمر لم يكن يتطلب تأخيرا زمنيا، بل أن الأمر كان أكثر من ملح وخاصة بعدما خرج أحد أبرز شخصياتهم المدعو بن غفير شاهرا مسدسه مهددا أهل الشيخ جراح وسلواد، في مشهد قدم وثيقة تأكيد صوتا وصورة، ومعها تقارير لمختلف الوكالات غير الفلسطينية، ومنها من داخل الكيان، عن "الإرهاب الاستيطاني" المتنامي، بحيث أصبح ذلك مادة إخبارية متداولة في وسائل إعلام منحازة بالفطرة الى دولة الكيان.

ان يسقط 45 شهيدا خلال فترة ما بعد خطاب الرئيس عباس الأخير، دون الحديث عن غيرها من جرائم بهدم منازل وحصار وجرحى، فتلك وحدها كانت كافية تحريك فوري لوضع طلب تشكيل "قوات حماية دولية" لفلسطين قيد التنفيذ، دون التفكير الدائم بماذا سيكون رد الفعل الأمريكي، والذي لم تفعل إدارة بايدن خلال تلك الفترة، سوى حماية الجريمة والمجرمين، وإن أرادت ان تبدو

مسؤولة، فهي تعلن أنها تبحث عن "مسببات" الذي حدث، ولا يمكنها ابدا أن تدين المحتل، بل انها تستسهل إدانة الفلسطيني وتطالبه أن يكف عن "مقاومة الاحتلال" ليمارس ما يريد.

الإسراع في تقديم "قوائم الإرهاب اليهودي" وطلب تشكيل "قوات حماية دولية" مع خريطة طريق لفرض انسحاب القوات الغازية لأرض فلسطين، سيمثل سلاحا من أسلحة الردع التي يجب استخدامها في مواجهة ما تقوم به أجهزة الكيان وارتكابها جرائم حرب متواصلة.

ومعها، يجب العمل على تنشيط مسألة المحكمة الجنائية الدولية وتزويدها بمعلومات حول ما ارتبكت دولة العدو من جرائم حرب جديدة، ولتستفيد من طلب "منظمة العفو الدولية" المقدم للجنائية الدولية حول حرب غزة الأخيرة.

والمفارقة التي تستوجب الانتباه، ان "الرسمية الفلسطينية" لم تشر الى تلك المسألتين، والمفترض انها بدأت بتشكيل لجان عمل قانونية – سياسية لذلك منذ أسابيع، وذلك مؤشر يثير الريبة السياسية عن تراجع غير معلن عما أشار له الرئيس عباس.

بوضوح شديد، لا يوجد أبدا ما يبرر ذلك التأخير، بل عكسه تماما، فكل ما يحدث يتطلب المسارعة فورا بتنفيذ مسألتي "قوائم الإرهاب" وطلب "قوات الحماية الدولية"، وغير ذلك يخدم المخطط العدواني لدولة الفصل العنصري.

ملاحظة: كان ملفتا جدا، ان يقوم طرف فلسطيني باستخدام كل المنصات الإعلامية، بعد ملحمة نابلس، للتشكيك بدور الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونثر سموم فتنته الدائمة خدمة لجوهر الصفقة التي فضحها رئيس حكومة العدو القومي لابيد ...الصمت عليها، وليس المشاركة فيها فقط، خطر وجب مقاومته بكل الممكن الوطني...بكفى تدليس وضلال!

تنويه خاص: شركة "أديداس" الألمانية رضخت فورا لحملة "منظمات صهيونية" لفك ارتباطها مع المغني كاني ويست رغم ما ينتظرها من خسائر ضخمة.. بينما شركة "زارا" تدير قفاها لمطالب تغيير مندوبها الفاشي في الكيان... مع انه

دولتين من بلاد العرب قادرة تهز كيان الشركة لو همهمت فقط مش حكت..صحيح لو تفتح باب كل الشياطين فبلاها!

قوائم "الإرهاب اليهودية"..متى تبدأ المطاردة؟!

كتب حسن عصفور/ باتت قضية اعدام الفلسطيني بيد جيش الاحتلال "المنظمة الإرهابية الأكبر" في العالم، ومعه فرق المستوطنين الإرهابية، مسألة يومية حدثا وخبرا، لا تجد ردعا سوى بيانات ربما لم يعد من يكتبها يعيد قراءتها بعد نشرها، لما تحمله من "قرف التعبير" أمام نمو "الجريمة السياسية المنظمة"، التي تقوم بها مؤسسات الكيان العنصري، داخل دولة فلسطين.

في خطاب الرئيس محمود عباس يوم 23 سبتمبر 2022، طالب بوضع منظمات يهودية على قوائم الإرهاب، كجزء مما طالب به في سياق "عناصر" متعددة أشار لها نحو "فك الارتباط" مع دولة الاحتلال، وأُعتبر ذلك خطوة هامة على طريق مواجهة "الفعل الإرهابي اليهودي"، وتحديد أدواته، لتصبح جزء من المواجهة الوطنية الفلسطينية الشاملة.

وبعد مرور ما يقارب الـ 15 يوما على مطالبة الرئيس عباس، لم تتحرك مؤسسات الرسمية الفلسطينية لترجمة كثيرا مما ورد، ومنها قضية "الإرهاب اليهودي المنظم"، والتي لم تكن تحتاج سوى مسألة تحديد واضحة، تبدأ بقادة جيش الاحتلال من رئيس أركانه، الى أسماء مختلف قيادته التي تعمل داخل الضفة والقدس، وهيئة الأركان بصفتها "خلية قرار الإرهاب الرسمي" في الكيان، والمسؤولة عن الإعدامات اليومية في أرض دولة فلسطين، ضفة وقدس وقطاع.

قائمة تضم مسؤولي المؤسسة الأمنية (شاباك وموساد واستخبارات عسكرية)، باعتبارها جزء من "الخلية الإرهابية الرسمية، ومعها "قادة الفرق الاستيطانية الإرهابية" في داخل أرض فلسطين، الى جانب أحزاب وقوائم وشخصيات داخل الكيان والكنيست.

وضع "قائمة الإرهاب اليهودي"، والطلب من الأمم المتحدة التعامل معها كجزء من آلية "المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب"، وترسل الى مجلس الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية، لتطبيق "قوانين الإرهاب"، التي تقوم بتنفيذها على كل من تراه جزءا من القائمة، رغم ان غالبها لا ينطبق عليه مواصفات تعريف "العمل الإرهابي"، كما هي ناطقة في دولة الكيان، مؤسسات وشخصيات.

وضع قائمة "الإرهاب اليهودي"، يجب أن تصبح جزءا من آلية العمل "العربي المشترك"، رغم حالة البهتان التي أصابته، كي يتم دراسة كيفية التنفيذ وأساليب العمل مع تلك "القائمة الإرهابية"، بما يشمل منع دخولهم الى بلد عربي له علاقات مع دولة الكيان، ومصادرة أي أعمال تجارية وأموال لهم في حال وجدت في تلك البلدان، مع تفاصيل عديدة أخرى.

تفعيل التعامل بـ "قائمة الإرهاب اليهودي"، ستخلق شكلا جديدا لما يمكن تسميته "مطاردة ساخنة" لكم من يرد فيها، بما فيها تنشيط العداء الشعبي العام ضد الأسماء الواردة، الى جانب حركة ارباك شاملة على صعيد الحركة الشخصية، رسمية وفردية، كما كان في وقت سابق عندما كانت بعض "قيادات الإرهاب اليهودي" تفكر كثيرا قبل السفر الى مناطق محددة، بما فيها دول أوروبية.

مع تنامي "فعل الإرهاب اليهودي" في دولة فلسطين، لم يعد الصمت على ذلك مقبولا، وبالتأكيد لن يكون مفهوما، والحديث عن أن الأمر تحت الدراسة والبحث، فتلك مسألة تثير باب "الشك الوطني"، خاصة ولم نجد مرسوما رئاسيا يفتح الباب للعمل الجاد، سواء تشكيل لجنة قانونية – سياسية مختصة لذلك، تضع قائمة شاملة بالمطالبات والإجراءات اللازمة لتحويلها من "طلب" الى "فعل".

وبالتأكيد، ستكتسب تلك الخطوة قيمة مضافة، لو نسقت الجهات الرسمية الفلسطينية عملها مع "لجان المقاطعة"، التي أصحبت قوة تأثيرية واسعة الانتشار في مختلف البلدان، ومنها أمريكا وأوروبا وأمريكا اللاتينية التي يمكنها أن تصبح حديقة فعل كبيرة للفلسطيني، ويتم تشكيل لجان خاصة بـ "مطاردة الإرهابيين اليهود"، حيثما يتواجدون.

لا يجب أن تستخف المؤسسة الرسمية الفلسطينية، لجنة تنفيذية وحكومة وفصائل مشاركة في القرار، بقيمة "مطاردة الإرهابين اليهود"، وليكن درس لجان

المقاطعة حاضرا، وكيف تمكنت خلال فترة وجيزة من صناعة أثر سياسي كبير وواسع، بحيث أصبحت "صداعا يوميا" لدولة الكيان العنصري.

مقاومة العدو الاغتصابي وفرقه الإرهابية، لا يجب أن يستمر في سياق "الشكوى اليومية" و"مناشدة سند عدونا القومي" الأمريكان وغالبية دولة أوروبا، كونها باتت فعلا بليدا مملا، يحتاج الى "نفخ روح كفاحية" بها.

ملاحظة: حديث رأس الطغمة الفاشية لابيد حول أسباب رفضه مكالمة الرئيس عباس...كشف جديد للثقافة الإرهابية التي يختزنها...تخيلوا أن هيك شخص البعض يعتقد أنه سيصنع "سلاما" معهم...بلاش همالة وبلاش تجيبوا لشعبنا مسبات مش ناقصها!

تنويه خاص: مشهد رئيس "الفرق الإرهابية" في مستوطنات شمال الضفة، وهو مختبئ زي الفار من رصاص "عرين الأسود" قرب عورتا.. بتفرح قلب كل فلسطيني حتى المصاب بمرض "الارتعاش" من أي طلقة ضد العدو الاحتلالي..تسلم الأيادي يا شباب بلادي!

كفى لمهزلة ممثل الأمم المتحدة في فلسطين..ولما الصمت عليه؟!

كتب حسن عصفور/ واصل منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط النرويجي "تور وينسلاند"، استخفافه بالشعب الفلسطيني وقضيته، وتجاهله الغريب لقرارات الشرعية الدولية، التي مفترض أنه ممثلها، وكذلك تقارير مجلس حقوق الإنسان وتقارير المفوضية، وخاصة التقرير الأخير.

النرويجي "وينسلاند"، وخلال تقديم تقريره لمجلس الأمن يوم الجمعة 28 أكتوبر 2022، قال "أنا قلق بشأن شدة العنف في الضفة الغربية المحتلة، لاسيما مع ارتفاع عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الأمن الإسرائيلية، والهجمات المسلحة العديدة التي شنها فلسطينيون ضد إسرائيليين، بما في ذلك جرائم قتل وعنف من

جانب مستوطنين"، وأضاف "تصاعد اليأس والغضب والتوتر المتراكم مرة أخرى في دائرة عنف دامية يصبح احتواؤها صعبًا أكثر فأكثر".

أقوال، تصل الى مساواة "مجرم الحرب" وفق كل التقارير الدولية، بالشعب الذي يدافع عن حقه المطلق في مواجهة مرتكبيها، تقرير يتغافل كليا عن جوهر الأمر، ان هناك احتلال لأرض وشعب دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة، تمتلك من القرارات التي لم تنفذ، ما لم تمتلكه قضية أخرى في التاريخ الإنساني.

حديث المندوب "الأممي"، عن "القتل" من الفلسطينيين والهجمات المسلحة ضد "الإسرائيليين" محاولة دنيئة سياسيا، لوضع الأمر في سياق وكأنه "فعل ودر فعل" ومحاولة غير مستقيمة أبدا لوضع "المساواة" مؤكدا بذلك، انه لا يعترف أن دولة الكيان هي دولة احتلال لدولة أخرى.

مقارنة بتلك الأقوال التي تتوافق ورؤية الكيان الغازي لأرض دولة فلسطين، يشير أحدث تقارير مفوضية الأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان، الى انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وأنها ستحقق في اتهامات "الفصل العنصري".

ووصفت رئيسة المفوضية والمسؤولة السابقة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي الفصل العنصري بأنه "مظهر من مظاهر الاحتلال"، وقالت "إسرائيل ليس لديها نية لإنهاء هذا الاحتلال، وبالتالي، إذا تركت دون معالجة من قبل المجتمع الدولي، فإننا نخشى أن الصراع سيستمر إلى ما لا نهاية".

المفترض أن النرويجي وينسلاند، مكلف بتمثيل الأمم المتحدة، وعليه الالتزام الكامل بقراراتها وما يصدر عنها، واعتبار أن الوضع القائم، هو احتلال وممارسات فصل عنصري وتطهير عرقي، وأن يعمل على وضع "مرجعتيه" بالحقيقة السياسية اليومية، وليس الهروب الى لغة وعبارات تضيع الحق الفلسطيني لتحمي الباطل الاحتلالي.

يبدو أن تعبير الاحتلال، الفصل العنصري، التطهير العرقي ومعها جرائم حرب من خلال تنفيذ اعدامات ميدانية، أو وفقا لنظرية كان "يفكر" في تنفيذ عمل، لا تمثل جزءا من "ثقافة" وينسلاند، وركز اهتمامه على "البعد الانشائي"، الذي

يعتقد انه "نفق هروب" من تحديد الواقع لمحتل يمارس كل مظاهر العنصرية والغزو، وممارسات فاشية من خلال "جيش وفرق إرهابية استيطانية".

"وينسلاند" يعتقد أن سبب ما يحدث هو "غياب المفاوضات السياسية بين الطرفين"، وهذا بذاته يمثل "جريمة حرب سياسية"، من خلالها يهرب الممثل الأممي من وضع مجلس الأمن والهيئة الدولية أمام حقيقة المحتلين وممارساتهم العنصرية، ومتجاهلا أن دولة الكيان مارست القتل، الإرهاب والتدمير والمفاوضات قائمة في سابق زمن كان لا زال متدرب في غرف مدرسية.

"وينسلاند"، يريد استبدال مطالبة فلسطين بتشكيل قوات حماية دولية الى البحث عن مفاوضات لم يعد لها قيمة سياسية مطلقا، وتجاهل بشكل مريب، ان دولة الكيان وحكوماتها ترفض الاتصال السياسي بالرئيس محمود عباس والسلطة، وأن عمليات التهويد الاستيطاني كسرت كل ما رود في اتفاق "إعلان المبادئ – أوسلو" وتتعامل مع الضفة والقدس وكأنها جزء من المشروع التهويدي، باعتبارها "يهودا والسامرة وأورشليم" وليس الضفة والقدس وفقا للمتفق.

تقرير "وينسلاند" الأخير، امام مجلس الأمن يجب أن يفتح الباب لطرده من فلسطين، وألا يستمر ممثلا لهيئة دولية وهو يخالف كل قراراتها ويعمل لحماية دولة الاحتلال ويمارس "التضليل والخداع"، ولا يحتاج المرء كثيرا ليرى مدى رضا "الحكومة الفاشية" في تل أبيب عن دوره وممارساته، عندما يقرأ ويسمع "الهجوم المسعور" ضد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق إنسان، التي تجسد قرارات الأمم المتحدة، والصمت الكلي عن أي كلمة نقد لهذا النرويجي.

"قلق وينسلاند" يساوي بين الفلسطيني الذي يبحث حقه في التحرر الوطني، وبين إرهابي وغازي محتل يعمل على تهويد أرض دولة عضو في الأمم المتحدة.

هل "الرسمية الفلسطينية" عاجزة عن مواجهة هذا الـ "وينسلاند"، أم أنها "مرتعشة" من قوى "خارقة" تحمي هذا المضلل ساتر دولة الاحتلال بنقاب أممي.

كفى صمتا على أفعال تهين الشعب الفلسطيني وتدافع عن قاتله..وعار أكبر على فصائل تفتح له الباب لآنه بات "نفقا" بينها وبين دولة العدو القومي عبر عاصمة هناك.

"ويسنلاند" برة برة..فلسطين حرة حرة..هذا ما يجب أن يكون شعارا وطنيا عاما، في مواجهة ممثل دولة الكيان الغازي.

ملاحظة: كان مثيرا للريبة ان يصدر بيانا باسم مجموعة "عرين الأسود" يتوعد المحتلين بالرد الصاعق، لكنه تجاهل كليا الإشارة الى شهداء أبناء فتح والجهاز الأمني بيد قوات العدو صباح ذات يوم الوعيد...بيان يجب ان يفتح باب التفكير في بعض ما يصدر وهل حقا هو لفعل وطني أم لغاية أخرى..بهدوء فكروا!

تنويه خاص: جنين دوما تقدم "نموذج مختلف"..الوطنية بها ليست استعراضا ولا بيانا لشهرة..قدمت نموذج "وحدة الفدائيين" الحق مش "بريمة الكلام..وهاي هي تقدم نموذج مفرح بتنظيم حركة الإضرابات والاعتصامات وفقا للمصلحة العامة لا غير..فعلا "تسلم الأيادي يا جنين النموذج"!

كي لا تبيع أمريكا "المياه السياسية في حارة السقايين الفلسطينية"؟!

كتب حسن عصفور/ منذ مايو 2017، الزيارة الأخيرة للرئيس محمود عباس الى واشنطن ولقاء الرئيس السابق ترامب، أوقفت الإدارة الأمريكية حركة استقبال أو لقاء المسؤولين الرسميين الفلسطينيين (مستثنى وجود الراحل د.صائب عريقات خلال إجراء عملية جراحية نوفمبر 2017)، مع ما تلاها من اغلاق مكتب منظمة التحرير في سبتمبر 2018.

وقف حركة الاستقبال الرسمية، واغلاق مكتب المنظمة من قبل إدارة ترامب، نتاج رفض التعامل مع المخطط الأمريكي الجديد، فيما عرف بصفقة ترامب، والذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، لمطاردة الكيان العنصري حول جرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، ولا تزال، لتأكيد الموقف الرسمي

الأمريكي أن "العداء للفلسطيني" في الثقافة الرسمية الأمريكية ليس حدثا وخبرا، بل سلوك ممنهج وفكر متواصل منذ قيام دولة الاغتصاب الاحتلالي.

ورغم ان إدارة بايدن، جاءت بوعود مختلفة في التعامل مع الرسمية الفلسطينية، لكنها لم تغير الواقع بل كرسته رسميا، ليس فيما يتعلق بنقل السفارة الى القدس، بل بالتصدي لكل موقف فلسطيني ضد دولة الاحتلال، في المحافل الدولية مقابل حصار الفلسطيني، وكانت رحلة بايدن الى بيت لحم في يوليو 2022، الرسالة الأوضح في عدم القيام بأي خطوة تغييرية عما سبق، ولعل ما نقله الرئيس عباس عما قاله بايدن له "المسيح لن يتمكن من تلبية الطلب الفلسطيني"، أي الخلاص من الاحتلال والذهاب الى إقامة دولة فلسطين، تكثيف للعداء الأمريكي.

وفجأة، تعلن "الإدارة البايدينية" عن استقبالها لأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعد 5 سنوات و5 أشهر، من زيارة الرئيس عباس الى البيت الأبيض، خبر بدأ وكأنه بمثابة "مفاجأة سياسية"، وربما يكون ذلك، ولكن لماذا قررت واشنطن تلك الخطوة، وهل هي تصويبا لمسار أعوج ضال الهدف والرؤية، أم أن حسابات بيدرها ليس كما هو حساب الحقل الفلسطيني.

الخطوة الأمريكية جاءت بعد خطاب الرئيس محمود عباس يوم 23 سبتمبر 2022، حيث حدد خلاله ملامح مرحلة سياسية جديدة، أنهت العمل باتفاقات ميتة منذ 2000، والذهاب نحو ترسيخ أقدام دولة فلسطين، عبر مجموعة إجراءات متنوعة، وما بدأ ينعكس من حركة نمو "الغضب الشعبي الفلسطيني" العام في الضفة والقدس.

أي أن الاستقبال نتاج فعل فلسطيني مختلف عما كان سائدا طوال السنوات الخمس الماضية، وتلك خطوة جيدة، لا يجب تغافل أهميتها، ولكن سيتقرر قيمتها السياسية بما سيكون بعد ختامها، نتائج وخطوات، هل ستعزز "الانطلاقة الوطنية" أم تبدأ بفرملتها ووضع عناصر كسر حركتها.

وكي لا نكرر تعريف الجوهر الأمريكي من فلسطين قضية وشعب، ولا نبقى غارقين في التكرار بأن أمريكا هي "راس الحية" ضد شعبنا وشعوبنا وأمتنا، سنغمض العين لساعات، حول تلك الحقائق الراسخة، فربما يكون حسابات

مخاوف التطورات الدولية، وخاصة الاندفاعة الروسية وما احدثته من تغييرات عملية، تجبر واشنطن بتصويب بعض جوانب العداء الفطري للشعب الفلسطيني.

ومبدئيا، وكي لا تبيع أمريكا "الميه في حارة السقايين الفلسطينية"، ما يجب أن يكون خطوات محددة، تنطلق من خطاب الرئيس الأمريكي بايدن في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 21 سبتمبر 2022، والذي تحدث به أن الشعب الفلسطيني يستحق دولة، فكيف يمكن ذلك واقعيا، فلو كان الصدق السياسي فلتعلن أمريكا أنها توافق على:

*قبول تغيير صفة دولة فلسطين في الأمم المتحدة الى عضو كامل.

*تأييد طلب الرئيس محمود عباس من الأمين العام للأمم المتحدة وضع آلية دولية لإنهاء الاحتلال خلال فترة زمنية محددة.

*تأييد مقترح تشكيل "قوات حماية دولية" في أرض دولة فلسطين.

*تأييد التفاوض بين "دولتي فلسطين وإسرائيل" تحت مظلة دولية – إقليمية" خاصة من اجل صياغة اتفاق سلام شامل.

*وقف عرقلة التوجه الفلسطيني الى المحكمة الجنائية الدولية، وتأييد انضمام فلسطين الى عضوية المنظمات الدولية، ومنها الصحة العالمية، أو تمتنع عن التصويت كحد أدنى.

*بيان خاص حول دعم وكالة الأونروا كما في السابق.

*رفع الحظر الأمريكي عن قضية رواتب الأسرى والشهداء، والتعامل معها قضية فلسطينية خالصة.

*فتح مكتب فلسطين في واشنطن بالتوازي مع فتح القنصلية في القدس بشكل مستقل كليا عن سفارة أمريكا.

*الغاء قانون اعتبار منظمة التحرير حركة "إرهابية".

تلك بعض خطوات يجب القيام بها لو أرادت أمريكا التصرف كطرف مسؤول في الصراع القائم.

وكي لا يصاب البعض المرتعش فطريا بحالة هلع مما كتب أعلاه، فما تتحسب له الإدارة الأمريكية من تطورات في الضفة والقدس، سياسيا وكفاحيا، ثمنه أعلى بكثير مما يطلب منها خطوات باتت حقيقة سياسية، والتراجع عنها تعني نهاية الرسمية الفلسطينية بلا رحمة ولا عودة.

المخاوف الأمريكية من تطورات الانفجار السياسي والكفاحي الشعبي الفلسطيني، في ظل العملية الروسية التي كسرت الشوكة الأمريكية دوليا، ستفرض عليها التعامل مع حق لا بد منه فلسطينيا.

على الرسمية الفلسطينية إدراك، أن طلب الزيارة على عجل هي رسالة تكشف "هلعا" مسبقا مما سيكون فعلا، لا يجب ان تذهب ريحها بطمأنة دون ثمن سياسي ملموس، وغيرها لـ "كل مقام موقف وإجراء".

ملاحظة: حكومة الجماعة الإخوانجية في قطاع غزة، بدأت تتفن في رسم آليات سرقة أهل القطاع..ضرايب على كل بنطلون جينز..سرقة في أسعار المحروقات لتصبح أغلى من الضفة بكثير.."اللصوصية تطورت يا رجالة"..و"هي لله لا سلطة ولا جاه"..متذكرينها!

تنويه خاص: اغتيال الطفل ريان سيلمان، لا تعيد مشهد جريمة اغتيال محمد الدرة وبس..لكنها تفتح الباب لصناعة رواية كاملة عن جرائم "الإرهاب اليهودي" ضد أطفال فلسطين...لتصبح وثيقة شاملة أمام الجنائية الدولية..هيك عمل اهم مليار مرة من صراخ "وين العدالة".. العدالة ما بتيجي لمولولين!

لقاء فصائلي فلسطيني "تكريما" للجزائر التي تستحق..ولكن!

كتب حسن عصفور/ بدون تردد، استجابت الفصائل الفلسطينية كافة، الى دعوة الجزائر الشقيقة لعقد لقاء عام بينها، بعيدا عن التسمية المستخدمة إعلاميا بـ "لقاء مصالحة"، وهو بالتأكيد لا صلة له من قريب أو بعيد بتلك التسمية.

الاستجابة ليست سوى تفاعل إيجابي مع دعوة الشقيقة التي قدمت لفلسطين، الشعب والقضية والمنظمة ما يفرض عدم خدش مطلبها بأن تحضر الفصائل غير المتصالحة مع ذاتها، وليس فقط غير متصالحة مع شعبها، لقاء يمثل "مجاملة سياسية" صريحة لبلد الشهداء الذي شكل قوة دفع للقضية في زمن غابر، خاصة بعد معركة بيروت 1982، مع الشقيقة تونس، التي استضافت قيادة الثورة والمنظمة الى حين قيام الكيان الفلسطيني الأول فوق أرض الوطن.

وكي لا يذهب البعض كثيرا في لغة الكلام، وتصدير "وهم مضاف"، بأن الأمر سيبحث مضمون المصالحة المهدورة، فعلا وقولا، بين مختلف مكونات أدوات العمل الحزبي في فلسطين، ولذا ومن حيث المبدأ من المفيد تماما، أن تكون تصريحات الواصلين أرض الجزائر لا تستغبي ذكاء الشعب الفلسطيني.

ربما، يكون مفيدا الاستفادة من "لقاء الجزائر" لمراجعة اشكال الاختلاف التي وصلت الى مرحلة من الانحطاط السياسي، تخوينا واتهاما، وخروجا فاق الممكن، بما يصيب صورة الفلسطيني بذاته بتشويه لا ناجي منه، بل خدمة مباشرة للعدو القومي، الذي يشارك بكل أدواته لتكريس تلك الحالة اللاوطنية.

ليكن "لقاء الجزائر" مساحة زمنية لمراجعة المشهد الفلسطيني العام من حيث:

* مناقشة حقيقية لمخاطر "مشروع البديل" الذي تقدمت به حماس الى فصائل فلسطينية، رغم عدم نجاحها، لكن حصاره يجب أن يكون بإعلانها التخلي عنه، ووقف كل أنشطتها التي تعمل من أجله.

* تقدم كل من فتح وحماس لمختلف الفصائل، طريقة عملها الخاص، وما وصلت علاقة كل منها مع دولة الاحتلال، بما فيها معادلة حماس والكيان، "الاقتصاد مقابل الأمن والتهدئة"، وأن تعرض فتح رؤيتها العملية ما بعد خطاب الرئيس محمود عباس 23 سبتمبر 2022.

* مناقشة شاملة لخطة العمل التي تمثلت في الخطاب، وآلية التنفيذ كي لا تتحول من رؤية الى تهديد كلامي، هدفها تحسين جانب من علاقة وليس تغيير واقع العلاقة مع دولة الكيان.

* مناقشة تعزيز دور المجلس المركزي ليصبح "برلمانا مؤقتا" لدولة فلسطين، وبما يسمح مشاركة أوسع لمختلف مكونات الشعب، بما فيها فصائل ليست جزء من منظمة التحرير لفتح الطريق لمشاركة حماس والجهاد.

* بحث إدارة المرحلة الانتقالية الراهنة، نحو فك الارتباط مع دولة الاحتلال، وإعلان دولة فلسطين، بما لا تصبح خلافات الرؤى أداة استخدامية من دولة الكيان العنصري، لعرقلة انطلاقة المشروع الوطني.

* التفكير في كيفية "إدارة قطاع غزة" انتقاليا وانتهاء "ظاهرة التمرد الحمساوية" الى حين اعلان دولة فلسطين، وتشكيل حكومتها، ونيل ثقة "البرلمان المؤقت".

* الذهاب الى تشكيل "قيادة المقاومة الشعبية" في الضفة الغربية والقدس، بعيدا عن "ذرائعية" ساذجة لم تعد مقنعة لأحد.

* الاتفاق على عدم التصارع الكلامي ما يتعلق بالعمل المسلح ضد قوات الاحتلال في الضفة والقدس، وكبح جماح "مسابقة البيانات الخادعة"، كي لا يتم تشويه جوهر الفعل، وما يضر به ويخدم العدو الوطني.

* بحث سبل العمل المشترك لفك الحصار عن قطاع غزة، ومسؤولية القيادة الرسمية.

* مناقشة سياسة قطع الرواتب البائسة ومحاصرة المختلفين، واستخدام "الصندوق القومي" كسلاح "تأديبي" لمخالفي سياسة فتح والرئيس عباس.

ملامح تمثل مشهد جاد نحو الخلاص من مرحلة انفصالية الى مرحلة تهدئة انتقالية، في حال وضع قواعد التفاهم حولها، بعيدا عن "الشعاراتية" الفارغة السائدة فصائليا.

ملاحظة: عملية شعفاط المسلحة، تمثل حالة خاصة ليس بتنفيذها الدقيق، ولكن بمكانها وموقعها في القدس..عملية تعلن أن مناطق المواجهة عسكريا لن تبقى في جنين ونابلس..عفكرة هاي رسالة لرأس الحية الواشنطنية أكثر منها لذيلها التل أبيبي!

تنويه خاص: كما اليوم 9 أكتوبر 1981 وصلت أداة القتل الموسادية الى جسد ماجد أبو شرار في روما...اغتالت شخصية جسدت نموذج القائد الثوري العام..اغتيال كان خارج التصديق الى حد اللامعقول ان لا ترى ماجد بكل عنفوانه موجودا..يا ماجد كم كان اغتيالك ولا زال قاسيا..سلاما لك أبا سلام!

ليزا تراس..صهيونية عنصرية وتفتخر..فلسطيني وطز فيك!

كتب حسن عصفور/ قبل ان تبدأ في البحث عن "الكارثة الاقتصادية" التي انجبتها حكومة المحافظين للشعب البريطاني، بعد انتخابها رئيسة في ظل "صفقات داخلية"، ذهبت ليزا تراس لتكشف عمق الكراهية المخزونة ضد الفلسطيني، شعبا وأرضا وقضية، وضد العرب دولا وأمة بكشفها عن صهيونيتها والتي تفخر بها.

ربما لم يكشف من سبقها من رؤساء حكومات لبلدها، صاحب الوعد البلفوري الاستعماري لكشف حقيقة انحيازهم الفكري وليس السياسي فقط الى دولة الاحتلال، في استفزاز غير مبالي بما سيكون فعلا مضادا، ليس من "الرسميات العربية والفلسطينية"، بل من شعوب أمة لا تزال ترى في فلسطين قضيتها المركزية، رغم كل ما أصابها من "وكسات ونكسات"، منذ اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، ونجاح "الشارونية الجديدة" في خلق نظام فلسطيني منذ يناير 2006، شكل حارسا لتوسع المشروع التهويدي على حساب المشروع الوطني.

ليس مفاجئا، أن يعلن رئيس حكومة بريطانية انحيازه لدولة الاغتصاب، كونها بالأصل منتج بريطاني، تم نقل رعايته الرسمية الى الإدارة الأمريكية، بعدما أصاب "الإمبراطورية" خرفا وهرما نتاج الحرب العالمية الثانية.

لكن "الشذوذ السياسي" الذي قالته تراس بالكشف الصريح عن عنصريتها الصهيونية، وهي رئيسة حكومة، فتلك مسألة لا يجب أن تمر عربيا وفلسطينيا باعتباره تصريح والسلام، بل هو جوهر لمنظومة فكرية لحركة وصفتها الأمم

المتحدة نوفمبر 1975 في قرارها الأشهر رقم (3379)، بأن " الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري" وتشكل خطر على الأمن والسلم العالمي ويجب مقاومتها.

وبعيدا عن التراجع الذي حدث عام 1991 عن القرار تحت ضغط انهيار النظام العالمي واستفراد أمريكا بقيادته، فذلك لم يشطب جوهر التوصيف لتلك الحركة الفكرية – السياسية الكارهة لغيرها من الشعوب بنظرتها "التفوقية"، وليس فقط بجوهرها الاغتصابي المحتل.

تصريحات رئيسة الحكومة البريطانية، فتحت الباب للخطوة الأولى التي ستقوم بها في قادم الأيام، بنقل سفارة دولتها البلفورية من تل أبيب الى القدس، كاسرة كل قوانين الشرعية الدولية، والتي صوتت حكومتها عام 1947 عليها، بل أن قراري 242 و338، كانا صياغة بريطانية في مجلس الأمن.

الوقاحة الفكرية لتراس، بالانحياز الى حركة عنصرية تطهيرية، هو عداء مكشوف للشعب الفلسطيني، وكذا توافقا للعدوانية التوسعية لدولة "الحركة الصهيونية"، بتبني مطلق لشعارهم "من النيل الى الفرات أرضك يا إسرائيل"، الشعار الذي لم يختف من ثقافتهم السياسية أدبا، منقوشا على صكوكهم الخاصة، رغم محاولات البعض العربي تطبيعا.

المحزن، ان بريطانيا لها مصالح متعددة وفي مجالات مختلفة مع الدول العربية، وربما يشعر البعض من بلدان أمتنا بحنين ما لتلك الإمبراطورية الاستعمارية، ويتفاخرون بثقافتها ليس انتماء للبعد الإنساني بها، بل ربما بما هو أكثر ظلامية من غيرهم في بلاد الغرب الاستعماري القديم والحديث.

افتخار تراس بصهيونيتها، ما كان لها أن تعلنه بذلك الشكل الأوقح، وبحالة افتخارية، لو انها حسبت ذرة حساب لفعل عربي وفلسطيني، رسمي وشعبي، ولكنها تتعامل على ذات النظرية التي افترضها أجدادها الغزاة، بأن ذاكرة العرب "ضيقة" وسريعة النسيان، فكانت سياسة إدارة الظهر لأي انفعال سريع.

فقط، لنراقب كيف لها ان تكون، لو أن بلدان الأمة والجامعة العربية، تعلن وقف العلاقات مع تلك الحكومة ما لم تعتذر تراس الى الشعوب العربية أولا،

ولفلسطين دولة وقضية وشعب ثانيا، واعتبارها شخص معاد الى حين تلبية ذلك...سيخرج غالبية الشعب البريطاني يطالب بإسقاطها حرصا على مصالحهم، وخاصة في ظل حرب أوكرانيا وأثر أزمة الطاقة العالمية عليهم.

بالتأكيد، سيناريو لن نراه ابدا، ولو كان واردا بنسبة 10% لما تجرأت قول تلك الوقاحة الفكرية العنصرية ضد الشعوب العربية والفلسطينية، وخاصة أن "الرسمية الفلسطينية" مصابة بهلع مركب نجحت دولة الاحتلال ورأس الحية الأمريكي بتسريبه إليهم، بأن أي "تمرد" على الوضع القائم، سيتم انتهاء عهدهم لصالح غيرهم، الذي ينتظر ساعة الانطلاق، ليكون "الشريك الأمين" بتنفيذ مخطط شارون ب في الضفة وبعض القدس.

ولكن، بالإمكان تشكيل "جبهة غير رسمية" عربية فلسطينية، لفتح حرب شاملة ضد هذه الصهيونية العنصرية، في كل مكان ممكن، تبدأ بنشر صورتها على شعار دولة الكيان واعتبارها، ليس شخصا غير مرغوب به فقط في بلادنا من المحيط الى الخليج، بل شخص مطلوب للعدالة، بصفتها جزء من منظومة مرتكبي جرائم الحرب والإعدامات اليومية، التي ينفذها جيش تلك الحركة الصهيونية في فلسطين وفي بلاد عربية سابقا.

نعم، بالإمكان أفضل مما كان، لمطاردة تلك "الشخصية الكريهة" تراس في كل بلد عربي، بمختلف الأنشطة أمام سفارة بلدها، ومراكزهم الثقافية التي تمثل جزءا من البعد الاستعماري، والعمل على وقف الذهاب اليها الى حين الاعتذار.

التساهل مع ما قالت تراس..تلك "القبيحة" فكريا يمثل نصرا للعنصرية التي جسدتها الحركة الصهيونية، وجرائم حربهم اليومية ضد فلسطين..الشعب والأرض والقضية.

ملاحظة: جسد الـ 6 من أكتوبر يوما "لعبور الروح العربية" من حالة "نكسة" الى فرح ونصر..دون الالتفات لما تلاها من مسار سياسي..لحظة العبور كانت وحدها علامة فصل بين حال وحال..تحية لمصر شعبا وجيشا ودولة في يوم "العبور الكبير".

تنويه خاص: في ذكرى انطلاقة حركة "الجهاد" إضافة للفعل الفلسطيني المقاوم، ورافدا معززا الثورة المعاصرة تحية وتقدير..سلاما للشهداء والأسرى والجرحى.. لقادتها من دفعوا ثمنا لوطنيتها..سلاما للراحل الذي نفتقد الصديق د.رمضان شلح..وتحية للصديق زياد رافعا قبضة الاستمرار حاميا هويتها كبنت بلد.

ما بعد زيارة "خفي حنين" لأمريكا...دق جرس الرد الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ وبعد...انتهت زيارة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ الى واشنطن، ومن خلال ما صدر عن الأطراف ذات الصلة، البيت الأبيض والخارجية الأمريكية، والشيخ، تأكد بدون أي جهد تفكيري، ان أمريكا لن تمنح الطرف الفلسطيني سوى "وهم مضاف" لعرقلة الفعل المفترض أن يكون.

تصريح الشيخ، يؤكد عدم وجود أي خطوة عملية بما فيها فتح مكتب منظمة التحرير، الخطوة التي كان يعتقد انها ستكون "رشوة" أولية مع قنصلية خاصة في القدس، لم يتم التطرق لها، وغياب أي مؤشر حول وضع منظمة التحرير ومسألة "الإرهاب"، ورواتب الأسرى والشهداء، مكتفيا بكلمات خالية من التحديد السياسي، واللجوء الى غموض اللغة التأجيلية التي يتقنها "يهود أمريكا" في الإدارة.

ولكن، الأكثر سوءا، ما ورد في بياني البيت الأبيض والخارجية الأمريكية، التي أشارت الى "حل دولتين" بفرض تغييرات حدودية مسبقة على ما كان قبل 1967، رشوة سياسية أمريكية للكيان العنصري، تتضمن موضوعيا ضم وتشريع لبعض الاستيطان.

ولكن الأخطر فيما أشارت له التصريحات الأمريكية، التركيز على ضرورة وقف "الغضب الشعبي والمسلح" في الضفة الغربية، وصل الى وصفها بأعمال

"إرهابية"، ما يكشف أن جوهر الاهتمام الأمريكي ليس سوى حماية الأمن الإسرائيلي، وفتح جبهة "صراع داخلي فلسطيني -فلسطيني"، وبالمجان.

وكي لا نبقى في "دائرة اللوم السياسي"، والتي لا تنتهي أبدا، بل لن تنجب خيرا وطنيا، آن أوان الكف عن البقاء في "حلقة انتظار وهم أمريكا"، وتقديمها ما يمكن أن يفرح الفلسطيني بالحد الأدنى للفرح، ولم يعد بعد تلك الزيارة، وبياني البيت الأبيض والخارجية، ما يمكن قوله بأن "أفق العلاقة السياسية" مع واشنطن محكوم، بوقف أي خطوة فلسطينية لتنفيذ المشروع الوطني، وأن تفتح جبهة "صراع داخلي - داخلي"، مقدمة لفوضى شاملة، تستخدمها دولة الكيان وحكومته في فرض التهويد من جهة، وتأكيد غياب "الشريك الفلسطيني".

أمريكا، عمليا في بيانيها تحاول خدمة "التحالف القائم" في دولة الكيان انتخابيا، بما تريده من "الرسمية الفلسطينية" دون أي مقابل سياسي سوى "الوعود" التي تقدم منذ 1948، عبر كل إدارتها، رغم كل ما قدمته قيادة الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد، بما فيه توقيع "اتفاق إعلان المبادئ"، المعروف إعلاميا باتفاق أوسلو، لم تتقدم أمريكا بخطوة عملية لفرض حل متوازن، يضع حدا للصراع وينتج سلاما مستقرا.

وبعد، لم يعد هناك مجال للرهان على ما يمكن أن يأتي من أمريكا، وبالتالي من دولة الكيان، وكي لا يقال فات القطار، وجب الذهاب مباشرة الى تنفيذ عناصر خطاب الرئيس محمود عباس فورا، وبلا تردد او "مياعة سياسية"، مآلها فتح كل الاحتمالات التخريبية على المشروع الوطني، في ظل ما تم كشفه من قبل حكومة الفاشية في تل أبيب، عن "صفقة تاريخية" مع "البديل" المنتظر.

ومع أول لقاء لتنفيذية التحرير(الغائب كثيرا عن الحضور الوطني)، وجب الذهاب الى تنفيذ خطوات محددة منها:

* مرسوم رئاسي يتضمن تحديد موعد إجراء الانتخابات العامة لدولة فلسطين، كدائرة واحدة وفق التمثيل النسبي الكامل، مع تعديل تشكيل لجنة الانتخابات ومهامها.

*اعتبار المجلس المركزي مع تعديلات نسبية على تركيبه، البرلمان المؤقت لدولة فلسطين الى حين إحراء الانتخابات العامة، له صلاحيات الرقابة والتشريع.

*تشكيل حكومة دولة فلسطين فورا.

*العمل على احياء لجنة صياغة دستور دولة فلسطين.

*إعادة النظر بشكل شمولي في شكل العلاقة بين دولة فلسطين ودولة الكيان، بما يشمل وقف التنسيق الأمني بشكله ومضمونه القائم.

*الى جانب ذلك، ودون تأخير في تنفيذ ما سبق، يكلف المجلس المركزي الاتصال بالقوى المختلفة، لوضع آلية عمل مشتركة لخدمة تجسيد دولة فلسطين.

*العمل على ترميم اللجنة التنفيذية بعودة الجبهة الشعبية، وتعزيز دورها باعتبارها "خلية العمل الأولى" الى حين الانتهاء من الانتخابات العامة.

*قرار رئاسي بإلغاء كل الإجراءات بوقف رواتب العاملين الحكوميين بغير حق.

خطوات ليست نهائية، ولكنها تمثل حركة انطلاقية لمستقبل مختلف عما هو قائم.

على الرسمية الفلسطينية أن تدرك "أن الوهم الأمريكي" انتهى!

ملاحظة: عندما تنتقم دول تعتبر حالها "حضارية" من روسيا بإزالة تماثيل لينين، أبرز زعماء التاريخ الثوريين، فكرا وسياسة وممارسة فذلك يكشف ان "الظلامية" مخزونة في الجين الغربي...فنلندا نموذجا.

تنويه خاص: كان مثيرا ان تمنع قناة فضائية حمساوية بث برنامج خاص بأبطال "نفق العبور" من سجن جلبوع..يبدو أن الصفقة إياها تشمل كل مناحي الحياة..شكلها "الغيرة الإخوانجية" من فتح والجهاد تصبح أكثر سوادا يا بتوع "المؤامة"!

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية نموذج غاب طويلا..وحدة "الأجهزة والفدائيين"!

كتب حسن عصفور/ ليلة 24 / 25 أكتوبر 2022 شهدت نابلس المدينة، ملحمة وطنية بوحدة عناصر أجهزة السلطة الأمنية مع الفدائيين، كسرت هيبة جيش الغزو الاحتلالي، بثمن لن يكون "رخيصا سياسيا"، ولن يذهب هدرا في سياق معركة وطنية كبرى، بدأت وبات حصارها يتطلب كسر العامود الفقري لشعب ينتفض بطرقه الخاصة، وذلك "أم المستحيل".

منذ ما بعد حصار المواجهة الكبرى 11 نوفمبر 2004، باغتيال المؤسس الخالد ياسر عرفات، غاب مشهد التلاحم الكفاحي بين أجهزة السلطة الأمنية وحركة "الفدائيين" بمختلف أجنحتها، في مواجهة جيش الاحتلال، وحدة لم تكن عبر بيان عاطفي، بل عبر معركة تصدي مواجهة، لم تكن ضمن حسابات الغزاة، و"القوات الإرهابية" التي بحثت "اقتحاما غير مكلف"، فكانت "اللوحة المفاجئة" في "الملحمة النابلسية".

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية تضع قدما نحو صياغة علاقة المواجهة، التي يجب ان تكون في قادم الأيام، حماية لمشروع وطني، وتصديا لمشروع تهويدي، تعتقد دولة العنصرية والإرهاب أنها تمكنت منه.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية تفتح الباب لتفكير سياسي جديد، بعدما حاولت دولة الكيان، وبعض "الفتنويين" صناعة "ثغرة" في الجدار الوطني تنفذ منها لإشعال "فتنة كبرى" بديلا عن "مواجهة كبرى".

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية أكدت أن أصل المعركة لن يذهب الى حيث تريد دولة الكيان وبعض من "أدوات" تبرز حينا، لتغيير أصل الحكاية الوطنية.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية تفرض سلوكا لا يجب أن ينتهي بانتهاء "حدث النار" في "جبل النار"، وكأنه فعل عابر، وليس فعل مستمر العبور نحو خلاص وطني من احتلال عدو قومي.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية درس مضاف، ان تعيد قيادات الفصائل المنتشرة بين أرجاء "بقايا وطن"، بأن تكف عن تعميم موقفها في العلاقة مع السلطة والأجهزة

الأمنية، والتي قدمت من بين عناصرها شهداء وجرحى أضعافا مما قدمت فصائل المسميات الحزبوية.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية جرس إنذار خاص، لترتيب مشهد لا يجب أن يتأخر من قبل قيادة السلطة رئيسا، حكومة، محافظين وأجهزة أمنية، لتركيز المهام وأولوياتها، لتصبح معركة الدفاع عن المشروع الوطني ومواجهة قوات العدو أولوية لا تهتز، في كل محافظات الوطن.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية قوة دفع للقادم في مختلف محافظات دولة فلسطين، فالأمر لن يقتصر على منطقة دون غيرها.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية تنادي، وبلا تردد، بحث آلية تنسيق تفاعلي بين "أجهزة أمن السلطة" و"الفدائيين"، لخلق قوة فعل بملامح جديدة جدارا مقاوما ومدافعا عن الوطنية الفلسطينية، التي خدشتها "المرحلة الانفصالية".

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية بتعميم نموذجها، كما كان انطلاقة "الشراكة الثورية" من جنين، لتصبح بذاتها الحاضر الذي طال انتظاره، ضرورة لا بد منها.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية بتطويرها وتعميمها ستكون رصاصة لشل العامود الفقري للمشروع التوراتي التهويدي.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية رسالة مكتوبة بدم، لمن ظن أن "هوية الثورة" لن تعود، وأن "الاستسلامية" و" ثقافة الإحباط" باتت هي "سي السيد السياسي" في أرض دولة فلسطين.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية الرسالة الفلسطينية الأهم للأشقاء في بلادنا من محيطها لخليجها، أن فلسطين القضية، لا تزال نابضة، أي كان الموقف منكم لها ومعها.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية تبرق لحكومة "الفاشية الحاكمة في دولة الاحتلال، ان أمنكم وسلامكم يبدأ من فلسطين..وغيره وهما وضلالا كامل الأركان.

"ملحمة نابلس" الأكتوبرية بحضورها تحاصر "كسوف شمس المواجهة" بعد غياب، في يوم "كسوف شمس الطبيعة"...مصادفة وجب استمرارها لـ "انكساف مشروع عدو قومي".

ملاحظة: تصريحات طبيب إسرائيلي لمحاصرة الفلسطيني العربي في أرض 48 لتحديد الإنجاب، حملت عنصرية مقيتة كريهة...مثل هؤلاء يجب محاصرتهم حيثما أمكن الحصار.

تنويه خاص: من طرائف المعركة الانتخابية في الكيان العنصري.. "الطوشة" اللي صارت بين الإرهابيين سموتريتش وبن غفير مع مرشدهم الإرهابي نتنياهو..كلاهما اتفق أنه "الكاذب الأكبر"..يمكن أول مرة وأخر مرة بيحكي هذا "الثنائي الفاشي" كلمة صح!

"وثيقة المكذبة الفصائلية" تهين الجزائر وفلسطين..وتحرق خطاب الرئيس

كتب حسن عصفور/ أعلنت "الفصائل الفلسطينية" يوم الخميس 13 أكتوبر اتفاق خاص بمسمى "وثيقة الوفاق الوطني" في العاصمة الجزائرية، كجزء من مسلسل الأوراق التي تم توقيعها منذ العام 2005، كـ "ملهاة من طراز مختلف" يتم إعادة نسخها بمنتج ومخرج جديدين، مع تعديلات نصية وفقا للزمن والمكان.

ورغم ما سبق من "أوراق تراكمية" حول تلك المسميات "التوافقية"، لكن الأخيرة منها تمثل تطورا نوعيا في فعل "الإهانة السياسية" لم يسبق لمكوناتها القيام به، بل وربما لم تملك جرأة على فعله، شكلا ومضمونا، إهانة ضد الجزائر الدولة والشعب والرئيس، ولفلسطين، القضية والشعب.

"ورقة أكتوبر" في الجزائر، بما تضمنته وبعد مجمل التطورات في فلسطين، والصدام الجوهري حول طبيعة الصراع وما يجب أن يكون، يمكن اعتبارها أكثر الأوراق "التصالحية" رداءة لغة سياسية ومضمونا، وقصورا حول ما يجب أن يكون وفقا لما حدث، خاصة في داخل فلسطين، وما حولها.

كيف يمكن لفصائل لا تكف تهديدا ووعيدا لعدو، أن تضع في "وثيقة" بتلك "الأهمية"، تعبيرا صهيونيا لوصف أرض فلسطين، وتستبدل الأرض المحتلة بـ "مناطق"، في إعادة تدوير للغة سلطات الاحتلال ما قبل اتفاق إعلان المبادئ 1993، وقيام السلطة الفلسطينية، تعبير يكشف ليس جهلا فحسب بل ضحالة بمعرفة حقيقة جوهر الصراع.

جوهر "ورقة أكتوبر" يستند الى كيفية إطالة أمد الحكم الاحتلالي، عبر فترة انتقالية جديدة من خلال مطالبتهم بـ " الإسراع في إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في جميع المناطق الفلسطينية بما فيها القدس عاصمة فلسطين وفق القوانين المعتمدة"، نسخ لمطالب سابقة، دون التفكير بجوهر تلك المطالبة، ومآلها السياسي.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية، بتلك الدعوة، تعلن صراحة تخليها الكامل عن المطالبة بتنفيذ قرارات "فك الارتباط"، التي أقرها المجلسين الوطني والمركزي منذ عام 2015، وتمسكت بما هو قائم من "بقايا حكم ذاتي" تبحث تحسين ملامحه عبر انتخابات بمقاس فصائلي لكنه ليس وطنيا.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية، قامت بحرق خطاب الرئيس محمود عباس بكل مكوناته السياسية، سواء ما يتعلق منها بالحديث عن تطوير عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كافة، او بالإشارة لشكل العلاقة مع دولة الكيان.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية، استبدلت الذهاب الى ضرورة تنفيذ إعلان دولة فلسطين في أرض فلسطين المحتلة وفقا لقرار 19/ 67 لعام 2012، بالحديث عن استمرار سلطة الحكم المنقوص وطنيا، تكريسا لمصالحهم الذاتية، وحفاظا على البعد الانقسامي القائم بشعار جديد.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية، تجاهلت الحديث عن بحث خطة عمل مرحلية لدولة فلسطين، بالحديث عن تشكيل "إطار أبوي حزبوي" يكون مرجعية لسلطة الحكم المنقوص وطنيا، مراقبا ومقيما وقائما على "توزيع الغنائم" بين مكونات فصائل الإطار.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية، تتحدث عن حكومة وحدة وطنية تلتزم بالشرعية الدولية، رغم ان حركتي حماس والجهاد لا تعترفان بالقرارات الدولية من حيث المبدأ، فيما تتعامل معها حماس استخداما وفق المصلحة مع هذا الطرف أو ذاك، والمثير هنا، ان استخدام تلك القرارات في جانب "ترويجي" للحكومة المراد تشكيلها، وليس جزءا خاصا بتنفيذ تلك القرارات بشكل عام ومنها قرار دولة فلسطين، وكأنها "حسن نوايا" للأمريكان" وليس لغيرهم.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية، يمكن اعتبارها هدية سياسية مجانية لدولة الكيان، بما تجاهلته بجوهر القضية المركزية، فك الارتباط بالمؤسسة الاحتلالية، ورسم طريق البعد الاستقلالي عبر صدام دولة فلسطين مع دولة العدو القومي.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية، تجسيد كامل الأركان لـ "النفاق السياسي" من اجل ترضية الشقيقة الجزائر، دون أدنى اهتمام بفلسطين، بعض منها يبحث "ترتيبا" لعلاقة معها بعدما باتت حائرة أين تذهب.

"ورقة أكتوبر" الفصائلية إدانة سياسية لمكوناتها..كل باسمه وصفته..ويجب ملاحقة موقعيها لمحاكمة شعبية لما اقترفوه "جرما وطنيا".

ملاحظة: "عرين الأسود"..مظهر تفاعلي فلسطيني كفاحي يكرس ما سبق تطويرة في أدوات الفعل، اربكت مؤسسة الاحتلال الأمنية...طبعا توقعوا حملة إعلامية ترويجية عبرية ضدها بأشكال مختلفة...ومنها نسبها لفصيل "الفرجة الكفاحية"!

تنويه خاص: من "محاسن" اتفاق أمريكا وإيران حول ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان، أن بعض فصائل الثرثرة في فلسطين تم لجمها بقرار فارسي بعدم الهمس عما حدث..."سمعا وطاعة" هيك ردوا..فعلا فصائل عرة!